الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

اللسانيات الجنائية:
تأسيسها وتطورها ومجالاتها: دراسة نظرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عامة

إعـــداد الطـلبة:
* زكية أحمادي
* حورية بالحشاني

إشراف الأستـاذ:
* أ. د/ حرزولي العزوزي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. خليل عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة حمة لخضر	رئيسا
أ. د. حرزولي العزوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة حمة لخضر	مشرفا و مقررا
د. خضير محمد العربي	أستاذ محاضر ب	جامعة حمة لخضر	مناقشا

الموسم الجامعي: 1447هـ/ 2025- 2026م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

اللسانيات الجنائية:
نشأتها و تطورها و مجالاتها: دراسة نظرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عامة

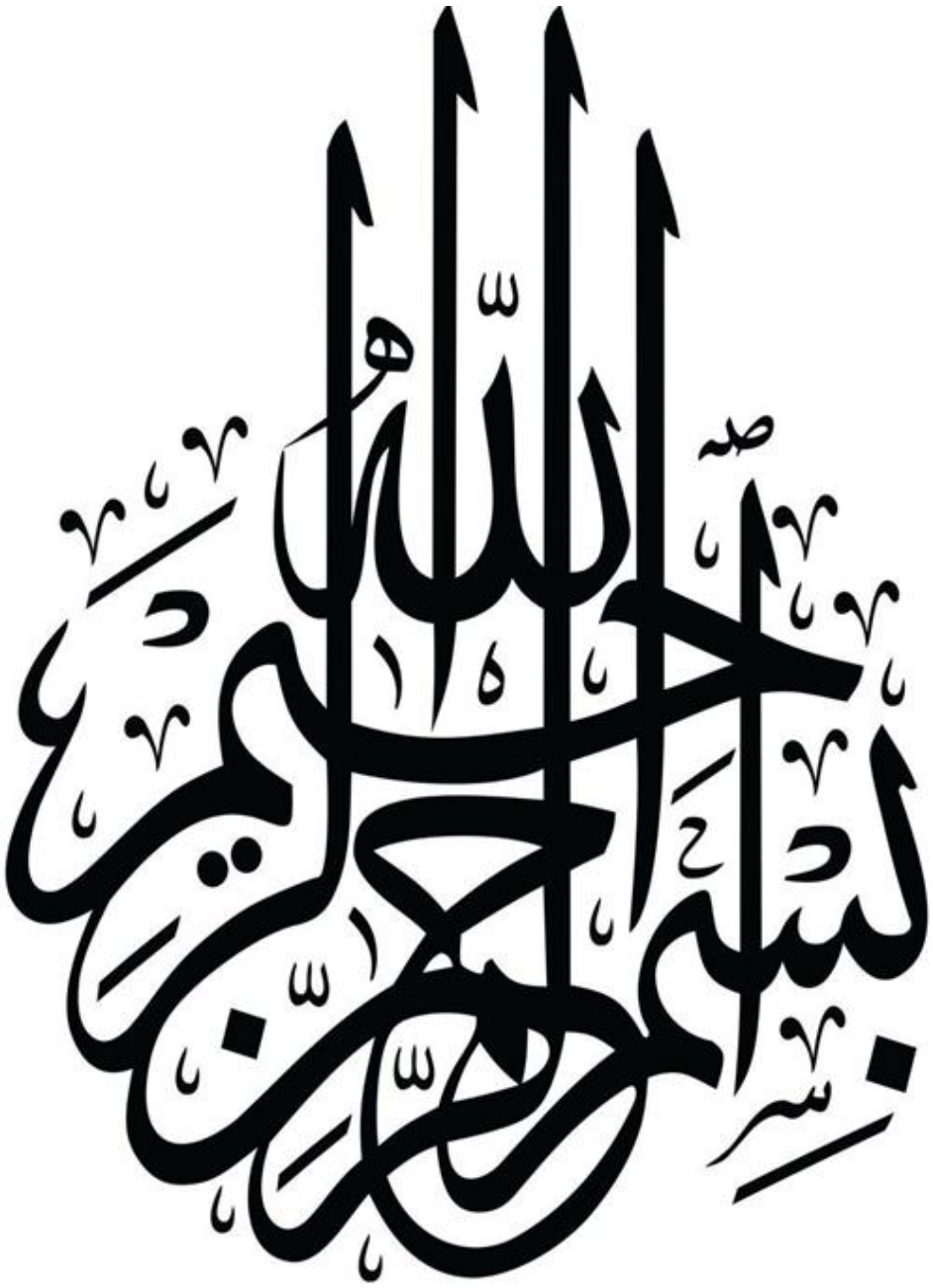
إعـــداد الطـلبة:
* زكية أحمادي
* حورية بالحشاني

إشراف الأستـاذ:
* أ. د/ حرزولي العزوزي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. خليل عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة حمة لخضر	رئيسا
أ. د. حرزولي العزوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة حمة لخضر	مشرفا و مقررا
د. خضير محمد العربي	أستاذ محاضر ب	جامعة حمة لخضر	مناقشا

الموسم الجامعي: 1447هـ/ 2025- 2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل

الأستاذ الدكتور: مرزولي العزوزي

لتفضله بقبول الإشراف على هذه المذكرة ،فقد كان خير عون وسند لنا

لما تكرم به علينا من نصح وتوجيه لإتمام هذه الدراسة.

نشكر كذلك جميع من ساعدنا

و من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

من كل أعماق قلبي أهدي جهدي المتواضع إلى من

سيبقيا حاضرين في قلبي مهما أخذهما الغياب

أمي و أبي

طبتما حيين وميتين، فيارب ارحمهما وأجعل الفردوس دارا لهما.

إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه

وإلى كل الأهل والأقارب إلى جميع أساتذتي، إلى كافة الزملاء والأصدقاء

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذا العمل.

زكية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى...والديّ الكرمين، اللذين

لم يبخلا عليّ بالدعم والتشجع

إلى عائلتي الكبيرة إلى أصدقائي وزملائي

و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

حورية

مقدمـــــة

مقدمة

شهدت العلوم الإنسانية والاجتماعية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أسهمت في توسيع مجالات البحث العلمي وتعزيز الطابع البيني للمعرفة؛ حيث لم تعد التخصصات العلمية تعمل في عزلة عن بعضها البعض، بل أصبحت تتقاطع وتتكامل من أجل معالجة القضايا المعقدة التي تفرضها التحولات الاجتماعية والتكنولوجية والقانونية المعاصرة .

من بين هذه العلوم تبرز اللسانيات بوصفها علمًا يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية، ويكشف عن أنظمتها ووظائفها وآليات اشتغالها في مختلف السياقات التواصلية والاجتماعية؛ إذ تعد اللغة ظاهرة إنسانية واجتماعية معقدة لا تقتصر وظيفتها على نقل المعلومات وتبادل الأفكار فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات وبناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية. لذلك لم يقتصر الاهتمام بها على الدراسات النظرية البحتة، بل امتد إلى مجالات تطبيقية متعددة استُثمرت فيها المعارف اللسانية لمعالجة مشكلات واقعية تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية .

يُعد المجال القانوني من أبرز المجالات التي تتجلى فيها أهمية اللغة؛ فالقوانين تُصاغ باللغة، والعقود تُحرر بها، والأحكام القضائية تُبنى على تفسير الأقوال والنصوص والوثائق. ومن ثم فإن أي غموض أو اختلاف في الفهم أو التأويل اللغوي قد ينعكس بصورة مباشرة على تحقيق العدالة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع متخصصة ضمن اللسانيات التطبيقية، من أبرزها اللسانيات الجنائية .

وتنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية الدور الذي تؤديه اللسانيات الجنائية في خدمة العدالة وكشف الحقيقة، كونها تجمع بين مجالين حيويين هما اللسانيات والقانون، كما تسهم في توظيف المناهج اللسانية في تحليل الخطابات والنصوص القانونية والقضائية وفحص الأدلة اللغوية المرتبطة بالقضايا الجنائية .

أما أسباب اختيار هذا الموضوع فتتمثل في الرغبة في التعرف على هذا الفرع اللساني الحديث وإبراز أهميته العلمية والتطبيقية، إضافة إلى حداثة الموضوع وقلة الدراسات العربية التي تناولته مقارنة بما يحظى به من اهتمام في الدراسات

الأجنبية، فضلًا عن أهمية العلاقة بين اللغة والقانون وما تثيره من قضايا بحثية جديرة بالدراسة .

يهدف اختيار هذا الموضوع إلى التعريف باللسانيات الجنائية وبيان تأسيسها ومجالاتها التطبيقية، والكشف عن دورها في تحليل الأدلة اللغوية والمساهمة في التحقيقات الجنائية، فضلًا عن إبراز أهمية التكامل بين العلوم اللسانية والقانونية في تحقيق العدالة .

وانطلاقًا من ذلك تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الآتي :

كيف تسهم اللسانيات الجنائية في خدمة المنظومة القضائية لتحقيق العدالة من خلال تحليل اللغة واستثمارها في المجال القانوني؟

تحت هذه الاشكالية تندرج التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود باللسانيات الجنائية، وما الأسس النظرية التي تقوم عليها؟
- كيف تأسست اللسانيات الجنائية، وما العوامل العلمية والقانونية التي أسهمت في ظهورها؟
- ما أبرز مجالات اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها في التحقيقات الجنائية والقضائية؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، قُسِّمت هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول؛ تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للسانيات الجنائية، بينما خُصص الفصل الثاني لتأسيس اللسانيات الجنائية وتطورها، وتطرق الفصل الثالث إلى مجالات اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها الميدانية .

لتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف المفاهيم المرتبطة باللسانيات الجنائية وتحليل مختلف مجالاتها وتطبيقاتها اعتمادًا على ما توفر من مراجع ودراسات متخصصة, و استعنا بالمنهج المقارن حين تعلق الأمر بمقارنة الأنظمة.

قد واجهتنا أثناء إعداد هذه المذكرة بعض الصعوبات، من أهمها قلة المراجع العربية المتخصصة في اللسانيات الجنائية، وصعوبة الحصول على بعض المصادر الأجنبية الحديثة، إضافة إلى تشعب الموضوع وتداخله مع تخصصات متعددة كاللسانيات والقانون، وكذلك صعوبة إيجاد نماذج تطبيقية جزائرية أو مغاربية موثقة، مما اضطرنا إلى الاستعانة ببعض النماذج الأجنبية لتوضيح

الجوانب التطبيقية للموضوع. كما أن تعدد المصطلحات العربية الدالة على هذا الحقل المعرفي أوجد نوعًا من الالتباس الاصطلاحي (جنائية، قضائية، قانونية)، الأمر الذي استوجب الوقوف عنده وبيان أبعاده المختلفة .

اعتمدنا في إنجاز هذه المذكرة على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة التي تناولت اللسانيات الجنائية وأسهمت في بناء الإطار النظري والمنهجي للبحث، ومن أبرزها كتاب «اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها» لصالح بن فهد العصيمي، ودراسة «اللسانيات الجنائية: إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي» ليونس عبد الله محمد الدخي العبادي، إلى جانب عدد من الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بموضوع البحث .

وفي ختام هذه المقدمة، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور حرزولي العزوزي على توجيهاته القيمة ومتابعته المستمرة لهذا العمل، وعلى ما قدمه من نصائح علمية أسهمت في إنجاز هذه المذكرة، سائلين الله تعالى أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لعلم اللسانيات الجنائية

تمهيد

نريد في هذا الفصل بناء أرضية مفاهيمية تجعل متابعة الفصلين القادمين أيسر وأكثر عمقاً. كما أن إشكالية المصطلح؛ هل نقول لسانيات جنائية أم لسانيات قضائية أم لسانيات جنائية قانونية؟, ليست ترفاً فكرياً، بل هي مسألة تمس صميم التواصل العلمي بين الباحثين، وسنعالجها بالتفصيل.

ما نحاول فعله هنا هو استعراض ماهية هذا العلم، وتتبع كيف وضع الباحثون حدوده ودرسوا علاقته بالتخصصات الأخرى، ثمّ فهم لماذا اكتسب الدليل اللغوي أهمية متزايدة في منظومة العدالة الحديثة.

المبحث الأول : مفهوم اللسانيات الجنائية

المطلب الأول: تعريف اللسانيات

أولاً: تعريف اللسانيات لغة

يرجع أصل كلمة اللسانيات إلى الجذر العربي (ل س ن)، وهو جذر غني بالدلالات في المعاجم العربية القديمة. فقد ورد في لسان العرب أن اللِّسان يعني:

الجارحة المعروفة في الفم، ويُستعمل مجازًا للدلالة على اللغة والكلام[1].

كما جاء في القاموس المحيط أن:

اللِّسان يُطلق على اللغة، فيُقال: "لسان العرب" أي لغتهم[2] .

وورد أيضًا في المعجم الوسيط أن:

اللِّسان هو اللغة، ويُعبَّر به عن وسيلة التعبير والتخاطب.[3]

وعليه، فإن اللسانيات لغةً تُفهم على أنها:

كل ما يتصل باللسان، أي باللغة والكلام والتعبير.

ثانياً: تعريف اللسانيات اصطلاحًا

اللسانيات (Linguistics) هي علم حديث نسبيًا في صورته المنهجية، وقد تعددت تعريفاته في المصادر الأكاديمية، لكنها تتفق في الجوهر.

فقد عرّفها عالم اللغة السويسري فرديناند دوسوسير بأنها:

العلم الذي يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، بوصفها نظامًا من العلامات.[4]

كما تُعرَّف في الدراسات اللسانية الحديثة بأنها:

---

[1] – ابن منظور, لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.س، مادة: (ل س ن)، ج 13, ص 342

[2]– الفيروز آبادي, القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005، مادة: (ل س ن)، ص 1234

[3] – مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004، ص. 836

[4] – فرديناند دوسوسير، دروس في اللسانيات العامة، ترجمة: صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص. 33.

علم يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية وصفية، من حيث بنيتها وأصواتها وتراكيبها ودلالاتها، بعيدًا عن الأحكام المعيارية.

وجاء في كتاب علم اللغة العام أن:

موضوع اللسانيات هو دراسة النظام اللغوي (اللسان) باعتباره نسقًا من العلاقات.

كما يعرّفها بعض الباحثين العرب، مثل تمام حسان، بأنها:

العلم الذي يبحث في اللغة بوصفها ظاهرة إنسانية، ويعتمد المنهج العلمي في تحليلها[1]

يُعد علم اللسانيات من العلوم الحديثة نسبياً التي اهتمت بدراسة اللغة دراسة علمية وصفية بعيدة عن الأحكام المعيارية، إذ ينصرف اهتمامه إلى تحليل البنية اللغوية في مستوياتها المختلفة من أصوات وصرف ونحو ودلالة واستعمال.

وقد أسهمت التحولات التي عرفها البحث اللغوي منذ مطلع القرن العشرين في نقل دراسة اللغة من الطابع الفلسفي التأملي إلى الطابع العلمي المنهجي، حيث أصبحت اللغة تُدرس بوصفها نظاماً قائماً بذاته يخضع لقواعد يمكن ملاحظتها وتحليلها. وفي هذا الإطار ينظر إلى اللسانيات باعتبارها علماً يهدف إلى الكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرة اللغوية في بعدها البنيوي والتواصلي، مع التركيز على وصف اللغة كما تُستعمل فعلاً لا كما ينبغي أن تكون[2].

ويؤكد الاتجاه اللساني الحديث أن اللغة ظاهرة إنسانية اجتماعية معقدة، تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما جعل اللسانيات علماً متعدد المستويات يستفيد من مناهج متنوعة في التحليل. فاللساني لا يقتصر على دراسة المفردات أو القواعد، بل يتجاوز ذلك إلى دراسة الاستعمال اللغوي في السياقات الواقعية، وتحليل الوظائف التواصلية التي تؤديها اللغة داخل المجتمع. ومن ثمّ أصبحت اللسانيات إطاراً معرفياً مرناً يمكن توظيفه في مجالات تطبيقية عديدة، من بينها المجال الجنائي الذي نشأ عنه فرع اللسانيات الجنائية[3].

---

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994، ص. 27.

[2]– فردينان دوسوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة يوسف غازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011، ص 28.

[3] – أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الأمان، الرباط، 2010، ص 15.

المطلب الثاني: تعريف اللسانيات الجنائية

أولاً: التعريف اللغوي

أولاً: تعريف اللسانيات الجنائية لغةً

يتكوّن مصطلح اللسانيات الجنائية من لفظين:

1- اللسانيات:

سبق بيانها، وهي مشتقة من اللسان أي اللغة والكلام، كما ورد في لسان العرب حيث يدل اللسان على اللغة وأداة التعبير[1].

2- الجنائية:

ترجع إلى الجذر (ج ن ي)، وقد جاء في القاموس المحيط أن[2]:

الجناية هي الذنب أو الجرم الذي يحاسب به الإنسان.

كما ورد في المعجم الوسيط أن[3]:

الجناية تُطلق على كل فعل يُعاقب عليه القانون.

وعليه، فإن اللسانيات الجنائية لغةً تفيد:

دراسة اللغة في سياق الجرائم أو ما يتعلق بالأفعال الجنائية.

ثانياً: تعريف اللسانيات الجنائية اصطلاحًا

تُعد اللسانيات الجنائية (Forensic Linguistics) فرعًا حديثًا من فروع اللسانيات التطبيقية، يهتم بتقاطع اللغة مع القانون.

وقد عرّفها الباحث جون أولسون بأنها:

دراسة اللغة في السياقات القانونية والجنائية، مثل التحقيقات، والاستجوابات، وتحليل الخطاب القضائي[4] .

1- ابن منظور، المرجع السابق، ص388

2 - الفيروز آبادي, المرجع السابق، ص 1307

3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المرجع السابق ، ص. 146.

4 - بسعودي جمال، وبويران وردة. (2023). تحليل اللغة الجنائية وأساليب تأويلها في ضوء اللسانيات القضائية: قراءة في كتاب "علم اللغة القضائي" لجون أولسون. مجلة المحترف للعلوم الرياضية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 1، ص 135

وتُعرَّف أيضًا في الأدبيات الحديثة بأنها:

علم يدرس اللغة بوصفها دليلًا في التحقيقات الجنائية، من خلال تحليل الخطاب، وتحديد هوية المتكلم، وفحص النصوص القانونية والإجرامية.

تُعرف اللسانيات الجنائية بأنها فرع تطبيقي من فروع اللسانيات يهتم بتوظيف التحليل اللغوي في السياقات القانونية والجنائية، بهدف المساهمة في كشف الحقيقة وتفسير الأدلة اللغوية المرتبطة بالجرائم. ويشمل هذا المجال تحليل النصوص القانونية، وفحص الرسائل المجهولة، وتحديد هوية المتكلمين، ودراسة الاعترافات والتحقيقات من منظور لغوي علمي. وقد ظهر هذا التخصص استجابة للحاجة المتزايدة إلى أدوات علمية دقيقة تساعد أجهزة العدالة على التعامل مع القضايا التي يكون للغة دور محوري فيها[1].

تبرز أهمية اللسانيات الجنائية في قدرتها على تحويل المعطيات اللغوية إلى قرائن علمية يمكن الاستناد إليها قضائياً، حيث يعتمد الخبير اللساني على مناهج تحليل دقيقة تشمل المستويات الصوتية والتركيبية والدلالية والتداولية. كما أن هذا العلم يسهم في تقييم وضوح النصوص القانونية وتحديد مواطن الغموض فيها، فضلاً عن دوره في حماية الحقوق اللغوية للمتقاضين وضمان سلامة إجراءات التحقيق. ومن ثمّ فإن اللسانيات الجنائية تمثل جسراً معرفياً بين اللغة والقانون، وتُعد من التخصصات البينية التي تشهد توسعاً ملحوظاً في الأنظمة القضائية المعاصرة[2].

[1] – جون أولسون، اللسانيات الجنائية: مدخل إلى اللغة والقانون، ترجمة عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، 2014، ص 42.

[2] – مالكوم كولتهارد، مدخل إلى اللسانيات الجنائية، دار الفكر، عمان، 2017، ص 63.

المطلب الثالث: المصطلحات المرتبطة باللسانيات الجنائية

تحيط باللسانيات الجنائية منظومة من المصطلحات الفرعية والمجاورة التي يُثير الخلطُ بينها وبين المفهوم الأصل إشكالية اصطلاحية حقيقة في الأوساط الأكاديمية العربية. وكثيراً ما يستعمل الباحثون المبتدئون في هذا الميدان مصطلح «اللسانيات القانونية» و«اللسانيات الجنائية» بوصفهما مترادفين، في حين أن ثمة حدوداً فاصلة بينهما لا تخفى على المتخصصين.[1]

علم الأسلوب الجنائي (Forensic Stylistics): هو فرع من فروع اللسانيات الجنائية يختص بتحليل الأدلة اللغوية المكتوبة أو المنطوقة، بهدف تحديد محتوى اللسانيات والكشف عن هوية الكاتب الحقيقي، يستخدم هذا الفرع عادة في حالات الانتحال الأدبي أو السرقة الأدبية؛ حيث يقوم بدراسة الأسلوب والملمس اللغوي للنصوص بهدف تحديد الفرادة اللغوية للكاتب[2].

علم اللهجات اللغوي(Forensic Dialectology): يهدف إلى دراسة اللهجات بطريقة منهجية بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجية و جغرافية، يساهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافية أو البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتعلم «المجرم»؛ حيث تعد معرفة اللهجات من الميادين المهمة في مجال علم اللسان الجنائي ، ففي حالات كثيرة يستدعي عالم اللسان الجنائي ليثبت أو ينفي صحة نسبة حديث مسجل إلى متهم ما وذلك بناء على سمات لهجته[3].

---

[1] – معهد الدوحة للدراسات العليا: كتيب مؤتمر اللسانيات الجنائية. الطبعة الأولى ,الدوحة، قطر: معهد الدوحة للدراسات العليا,3202, ص.12

[2] – منال إمحمد علي الحافي: اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجريمة, في: مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث (2023). كلية التربية طرابلس، جامعة طرابلس, ص7

[3] – سعاد طعبة: مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي, في: مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية (2022). جامعة زان عاشور، الجلفة، الجزائر, ص 57

الصوتيات الجنائية (Forensic Phonetics): يهتم هذا العلم إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف بين التسجيلات الصوتية التي قد تَرِدُ على ألسنة المشتبه بهم، ومن ثم تحديد حالتهم النفسية أو المرضية انطلاقا من الخصائص الصوتية الفيزيائية, ويتكامل هذا الفرع مع علم النفس الجنائي ... ويتم ذلك من خلال التحليل العلمي والتقني لعينة من صوت المتهم, وقد اشتهر في هذا المجال، عالم الأصوات بروفيسور هنرى سويت Henry «sweet »، الذي أهلته معرفته بعلم الأصوات إلى أن يُصنِّف أي شخص في لندن ويحدد مكان سكنه[1].

لسانيات المتون الجنائية (Forensic Corpus Linguistics): المقصود بالمتون أو المدونات «مجموعة من النصوص محفوظة ومصنفة بطريقة اليكترونية» و تُجمع غالبا لهدف معين، واستخدام منهجية لسانيات المتون أصبح شائعا في الدراسات اللغوية واللسانيات عامة، ومن ضمن الإفادة من المتون تحدث كريستوف كريدينس و مالكوم كوندارد «Malcolm coulthard and Kredens Krzysztof »عن دور لسانيات المتون في نسبة المؤلف[2].

تحليل الخطاب القانوني (Legal Discourse Analysis): هو فرع من فروع اللسانيات الجنائية يُظهر وظيفة كل جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال التفسير والشرح, ويعتمد هذا الفرع على آليات الهرمينوطيقا والسيمياء لفهم السياق والتفاعل اللغوي[3].

[1] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص58

[2] – صالح بن فهد العصيمي: اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها, مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة الغة العربية, الرياض– السعودية, الطبعة الاولى, 1441هـ– 2020م, ص 59

[3] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص08

المبحث الثاني: علاقة اللسانيات الجنائية بالعلوم الأخرى

المطلب الأول: علاقة اللسانيات الجنائية بالقانون

ترتبط اللسانيات الجنائية بالقانون ارتباطاً عضوياً، لأن موضوعها الرئيس يتمثل في تحليل اللغة داخل السياق القضائي، سواء تعلق الأمر بالنصوص القانونية أو بأدلة الإثبات اللغوية. فالعملية القضائية في جوهرها عملية لغوية تعتمد على صياغة النصوص التشريعية، وتحرير المحاضر، وتقييم الشهادات، وهو ما يجعل التحليل اللساني أداة مساعدة لفهم دقيق للمعاني القانونية وتفادي التأويل الخاطئ. ومن هذا المنطلق يسهم الخبير اللساني في توضيح الغموض الدلالي للنصوص وفي تقييم سلامة الاستجوابات والاعترافات[1].

كما تساعد اللسانيات الجنائية القاضي على تقدير القيمة الإثباتية للخطاب اللغوي، خاصة في القضايا التي تعتمد على التسجيلات الصوتية أو الرسائل المكتوبة. ويظهر هذا الدور بوضوح في الأنظمة القضائية التي تعتمد الخبرة اللغوية بوصفها دليلاً فنياً مساعداً، حيث تسهم في تعزيز العدالة الإجرائية والحد من الأخطاء القضائية. ومن ثمّ فإن العلاقة بين اللسانيات الجنائية والقانون هي علاقة تكامل وظيفي تهدف في النهاية إلى خدمة الحقيقة القضائية[2].

المطلب الثاني: علاقة اللسانيات الجنائية بعلم الاجتماع

تستند اللسانيات الجنائية في كثير من تحليلاتها إلى المعطيات الاجتماعية للغة، لأن الاستعمال اللغوي يتأثر بعوامل مثل الانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والبيئة الثقافية. ولذلك تستفيد من علم الاجتماع اللغوي في تفسير الفروق الأسلوبية بين الأفراد والجماعات، وهو ما يساعد في تضييق دائرة الاشتباه عند تحليل النصوص المجهولة. فاللغة في المنظور الاجتماعي ليست مجرد نظام شكلي، بل هي ممارسة اجتماعية تعكس هوية المتكلم وموقعه داخل البنية الاجتماعية[3].

---

[1]– عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (مقدمة عامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 55.

[2]– محمد حسين منصور، الإثبات الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 142.

[3]– وليام لابوف، مبادئ علم اللغة الاجتماعي، ترجمة خالد الأشهب، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009، ص 33.

كما تبرز أهمية البعد الاجتماعي في فهم سياق الخطاب الجنائي، إذ إن كثيراً من العبارات لا يُفهم معناها الحقيقي إلا بالرجوع إلى السياق الثقافي والاجتماعي الذي أنتجت فيه. ومن هنا فإن التكامل بين اللسانيات الجنائية وعلم الاجتماع يسمح بتحليل أكثر عمقاً للأدلة اللغوية، ويجنب الوقوع في تفسيرات شكلية قد تكون مضللة[1].

المطلب الثالث: علاقة اللسانيات الجنائية بعلم النفس الجنائي

تتقاطع اللسانيات الجنائية مع علم النفس الجنائي في دراسة السلوك اللغوي للمتهمين والشهود، حيث يُنظر إلى اللغة بوصفها مؤشراً على العمليات الذهنية والحالات النفسية. فالتحليل اللساني يمكن أن يكشف عن علامات التردد أو الإخفاء أو الضغط النفسي في أقوال المشتبه فيهم، وهو ما يفيد المحققين في تقييم صدقية التصريحات. ويستفيد الخبير اللساني في ذلك من نظريات علم النفس المتعلقة بالإدراك والذاكرة والانفعال.

كما أن فهم البنية النفسية للمتكلم يساعد في تفسير الاختيارات اللغوية غير المعتادة، خاصة في حالات الاعترافات أو الرسائل التهديدية، حيث قد تعكس اللغة سمات شخصية أو اضطرابات نفسية معينة. ومن ثمّ فإن التكامل بين التحليل اللغوي والمعرفة النفسية يوفر إطاراً تفسيرياً أكثر دقة للأدلة الكلامية في المجال الجنائي[2].

المطلب الرابع: علاقة اللسانيات الجنائية بعلم الأصوات

يُعد علم الأصوات من أكثر الفروع اللغوية ارتباطاً باللسانيات الجنائية، نظراً لدوره المحوري في تحليل التسجيلات الصوتية ومقارنة الأصوات البشرية. فالتحليل الصوتي الجنائي يعتمد على دراسة الخصائص الفيزيائية والفونولوجية للصوت، مثل الذبذبات والنبر والتنغيم، بهدف تحديد مدى التطابق بين عينات صوتية مختلفة. وقد أصبح هذا المجال ذا أهمية خاصة مع انتشار الجرائم التي تعتمد على الاتصالات الهاتفية والوسائط الرقمية[3].

ولا يقتصر دور علم الأصوات على المقارنة التقنية، بل يمتد إلى تفسير الظواهر النطقية التي قد تحمل دلالات جغرافية أو اجتماعية عن المتكلم، مثل اللهجة ومخارج[4]

---

[1] – محمود السعران، علم اللغة الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 98.

[2]– عبد الستار إبراهيم، علم النفس الإكلينيكي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 212.

[3]– كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص 141.

[4] - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 2015، ص 189

الحروف. ويساعد ذلك في بناء ملف لغوي صوتي للمشتبه فيه يدعم بقية الأدلة الجنائية. وهكذا يتضح أن علم الأصوات يوفر للسانيات الجنائية أدوات تحليل دقيقة تجعل من الصوت دليلاً علمياً يمكن الاستناد إليه في التحقيقات الحديثة[1].

المبحث الثالث: أهمية الدليل اللغوي في السياق الجنائي

المطلب الأول: اللغة كأداة لارتكاب الجريمة

لا تقتصر الجريمة على الفعل الجسدي الملموس؛ فاللغة قادرة وحدها على إحداث ضرر قانوني بليغ. ما يضفي أهمية بالغة على اللسانيات الجنائية هو قدرتها على تفكيك هذه الجرائم اللغوية.

صنف الباحثون جرائم لا تقع إلا باللغة، مثل السب والشتم والقذف والتشهير والاحتيال والتحريض. فقد ميّزت الحافي بين جرائم لغوية مباشرة «أداتها اللغة، حيث يرتكب الجاني الجريمة بواسطة اللغة إما منطوقة أو مكتوبة»– وتشمل التهديد والرشوة وشهادة الزور – وجرائم لغوية غير مباشرة« لم تكن اللغة فيها برمتها وإنما اللغة عامل مهم فيها.»[2] كما شكل التهديد وطلبات الفدية حقلاً خصباً للتحليل الأسلوبي لكشف هوية المرسل.[3]

الأعقد من ذلك هي «الرشوة اللغوية» والتحريض. فالراشي نادراً ما يستخدم عبارة مباشرة فجة، بل يلجأ للمواراة والتداولية (كأن يضع مالاً ويقول «هذا لتشرب القهوة»). القاضي يحتاج لخبير محايد يفكك هذا التضمين لإثبات القصد الجنائي المختبئ خلف قناع اللغة المهذبة. وقد أسس روجر شوي لهذا المنهج التطبيقي مبكراً في المحاكم، حين فضح أساليب الضغط اللغوي والاستدراج الذي كانت تمارسه الجهات الأمنية لتوريط المتهمين في اعترافات ملفقة.

ومن الجرائم اللغوية التي تستوجب تحليلاً متخصصاً بجريمة «انتحال الشخصية» (Impersonation) في الفضاء الرقمي؛ إذ يحاكي المجرم أسلوب[4]

---

[1] – أحمد مختار عمر، مرجع سابق ، ص 189.

[2] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص.14

[3] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص.54 .

[4] - صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص ص 22– 34

ضحيته الكتابي لخداع الآخرين. والكشف عن هذا الانتحال يقوم أساساً على مقارنة البصمة اللغوية للنصوص الحقيقية للضحية مع النصوص المنتحلة، بحثاً عن الانزياحات الأسلوبية التي تكشف أن مؤلفاً مختلفاً وراء القلم.[1]

وتبرز جريمة «التدليس اللغوي» (Linguistic Fraud) في عالم الأعمال حين تصاغ عقوداً و تقارير مالية بعبارات ملتبسة مقصودة تخفي حقائق مضرة بالطرف الآخر. وقد استعين باللسانيين في قضايا الاحتيال المالي الكبرى للكشف عن هذا الغموض المتعمد وإثباته أمام القضاء.

المطلب الثاني: اللغة كدليل مادي أو قرينة

من المفيد التوقف عند الفارق القانوني بين الدليل والقرينة في التعامل مع المعطيات اللغوية.

الدليل هو الإثبات القاطع الذي يحسم النزاع، أما القرينة فهي مؤشر قوي يحتاج لما يسنده.

في الجرائم اللغوية الخالصة (كالتهديد القتل المبرق عبر رسالة)، الرسالة نفسها هي مسرح الجريمة وأداة الجريمة والدليل القاطع عليها معاً. في المقابل، حين تتعلق القضية جريمة قتل، وعثر على مذكرات للمتهم يهاجم فيها الضحية، فإن اللغة هنا ترتقي لمرتبة «القرينة الدامغة» التي تساعد في إثبات دافع الكراهية، لكنها لا تثبت منفردة لحظة القتل المادية.[2]

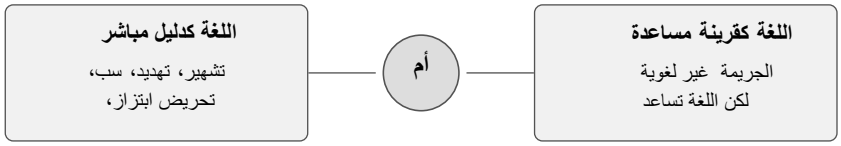
وفي هذا السياق، تفرّق المراجع العلمية بين ثلاثة مستويات للدليل اللغوي: الدليل المباشر (حين تكون الجريمة ذاتها لغوية كالتشهير)، والدليل الظرفي (حين تستعمل اللغة لتحديد الفاعل أو الدافع)، والدليل الإسنادي (حين تستعمل اللغة لربط شخص عينه عمل إجرامي). وقد أشارت الحافي إلى أن إغفال هذه التمييزات يفضي إلى تقديم الدليل اللغوي صورة مُضخّمة أو مُهونة أمام القضاء.[3] ويمكن تتبع هذه الطبيعة المزدوجة بوضوح عبر المخطط البياني (الشكل 1).

---

[1] – صالح بن فهد العصيمي: نفس مرجع سابق, ص ص 22– 34

[2] – صالح بن فهد العصيمي: نفس مرجع سابق, ص.22

[3] – منال إمحمد علي الحافي: نفس مرجع سابق, ص13



(أدلة منظومة من جزء العصيمي2018، الدليل اللغوي للإدانة في كلتا الحالتين وحده لا يكفي)

الشكل 1: اللغة في المجال الجنائي: دليل مباشر أم قرينة مساعدة؟

المطلب الثالث: حجة الدليل اللغوي أمام القضاء

طرح الاعتماد المزايد على الخبرة اللسانية سؤالاً مفصلياً حول مدى مشروعية وحجة هذا التقرير أمام قاضي الحكم. لا يقبل القضاء الاستنتاجات المبنية على الحدس أو المشاعر تحت مسمى «الخبرة». ولهذا، يلتزم اللسانيون الجنائيون في الدول المتقدمة معايير صارمة، أشهرها «معيار دورت» (Daubert Standard) الذي أقرته المحاكم الأمريكية.[1]

يقضي هذا المعيار أن الشهادة العلمية لا تقبل ما لم تكن خاضعة لمنهجية قابلة للقياس والاختيار، ومنشورة في دورات محكمة، وذات نسبة هامش خطأ معروف. بعبارة أخرى، على اللساني ألا يقول «يبدو لي أن فلان هو الكاتب»، بل عليه أن يصرح:« تطابق الأسلوب بين رسالة التهديد والنصوص المرجعية للمتهم يبلغ نسبة إحصائية تدل بقوة على كونه المؤلف الأصلي».[2]

أما في النظام القانوني البريطاني فيعمل ما يعرف بـ« معيار دورت المعدل» أو « اختيار المحكمة العليا» الذي يمنح القاضي صلاحية أوسع في تقيم موثوقية الخبرة العلمية. وقد أفضت هذه المرونة النسبية إلى قبول شهادات لسانية كانت سترفض في المحاكم الأمريكية الأكثر صرامة.

والنقاش حول المعيار الأنسب لا يزال دائراً في الأوساط الأكاديمية والقضائية الغربية[3].

---

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: اللسانيات الجنائية: إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي. الموصل، العراق: منشورات نون,2020, ص.96

[2] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص 57

[3] - محمد بن ناصر الحقباني: اللسانيات القضائية: مقدمة مقدمة في اللغة والجريمة والقانون ترجمة لـ Linguistics Forensic لجون أولسون. الرياض: جامعة الملك سعود,2008., ص 01

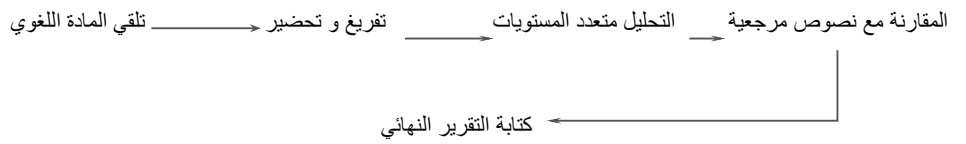
وثمة بعد أخلاقي لا يمكن إغفاله في سياق حجية الدليل اللغوي. فالخبير اللساني وإن كان يُعمل أدوات علمية موضوعية، إلا أنه بشر قد تتأثر استنتاجاته بالجهة التي استأجرته والمعلومات المسبقة التي تلقّاها عن المتهم. ولهذا طالب كثيرون من المختصين أن يكشف كل خبير في المحكمة عن الجهة الممولة لشهادته، وأن يُتاح للطرف الآخر إمكانية الطعن في منهجيته بالاستعانة بخبير منافس.

وجب التأكيد ختاماً على ضرورة التزام الخبير حدود تخصصه؛ اللساني الجنائي ليس طرفاً متحيزا ولا يصدر أحكاماً ببراءة المتهم أو تجريمه. واجبه يقتصر على تنوير المحكمة بمعطيات علمية دقيقة حول هوية صاحب النص أو حقيقة مقاصده، تاركا السلطة التقديرية للقاضي الذي يتخذ التدابير النهائية بناء على منظومة الأدلة المتكاملة.

المبحث الرابع: مراحل عمل اللساني الجنائي

المطلب الأول: من الجريمة إلى الحكم: المسار الإجرائي

يخضع عمل اللساني الجنائي لمسار إجرائي صارم يبدأ من لحظة تلقّي الأدلة وينتهي بتقديم شهادة الخبرة أمام القضاء. وفهم هذا المسار ضروري للقارئ كي يُدرك أن الخبرة اللسانية ليست مجرد «قراءة» لنص، بل هي عملية منهجية متعددة المراحل تخضع لضوابط صارمة (يلخص الشكل 2 هذه المراحل المتسلسلة.) [1]



الشكل 2: المراحل الإجرائية لعمل اللساني الجنائي

[1] – محمد بن ناصر الحقباني: مرجع نفسه, ص 01

تبدأ العملية بما يمكن تسميته مرحلة **الاستلام والتوثيق**، وهي أكثر المراحل رتابة وأشدها أهمية في الوقت ذاته. يتسلم الخبير الأدلة اللغوية — نصوصاً أو تسجيلات أو وثائق — ووثق كل ما يحيط بها من معلومات سياقية: متى وُجدت و أين، وأي ظروف، ومن تولى حفظها. هذا التوثيق الممل ظاهراً ضروري لأن أي ثغرة في سلسلة حفظ الأدلة قد يستغلها الدفاع لاحقاً للطعن في صحتها.

بعد ذلك يتجه الخبير إلى **التحليل الأولي** الذي يعطه صورة سريعة عن طبيعة النص: اللغة المستعملة فصحى أم عامية أم مختلطة، والمستوى التعليمي المُستشف منها، وأي ظواهر لغوية لافتة تستدعي تعمقاً أكبر.

ثم تأتي المرحلة الأكثر حساسية وهي **جمع النصوص المرجعية** من المشتبه بهم: رسائل سابقة، وثائق شخصية، تسجيلات معروفة الهوية. هذه المرجعيات هي المحك الذي يقاس إليه النص المجهول، و لما كانت أوفر وأنوع كان التحليل أكثر موثوقية.

وبعد اكتمال المرجعيات يبدأ **التحليل المعمّق والمقارن** — وهو القلب النابض للعملية كلها — حيث تطبق الأدوات الكمية والنوعية معاً: قياس الثروة المعجمية، وتحليل توزع أطوال الجمل، ورصد الأنماط التركيبية المتكررة، ومقارنة التواترات اللغوية. وتختتم العملية بمرحلة **كتابة التقرير** حيث يحوّل الخبير نتائجه التقنية إلى صياغة مفهومة للقاضي وهيئة المحلفين، مع التصريح بهامش اليقين والخطأ المحتمل — لأن الخبير الذي يدّعي اليقين المطلق يُشير بذاته إلى ضعف منهجيته.

المطلب الثاني: معايير الكفاءة في الخبرة اللسانية الجنائية

لا في أن يكون الشخص عالماً في اللسانيات لكي يكون خبيرًا جنائياً موثوقاً. وهذه نقطة كثيرا ما يستهان بها. فهذا التخصص ستلزم تقاطع كفاءات متعددة عسر الجمع بينها، يكون كان بالإمكان بناؤها التدرج.[1]

[1] – محمد بن ناصر الحقباني: مرجع نفسه, ص 01

تبدأ هذه الكفاءات الجانب التحليلي البحت: القدرة على تطبيق الأدوات اللسانية منهجية دقيقة على أنواع النصوص المختلفة، وهو ما ستلزم تكويناً متيناً في لسانيات المتون والصوتيات وتحليل الخطاب. لكن هذه الكفاءة وحدها غير كافية ما لم تصحبها معرفة وافية بالمنظومة القانية ومتطلباتها الإجرائية. الخبير الذي لا يعرف ما هو «معيار دورت» أو ما الذي تعنيه «درجة الإثبات» قانونياً، سترفض شهادته لمجرد أنها لا تستوفي الشكل الإجرائي المطلوب، بغض النظر عن مكانتها العلمية.

والشيء الذي لا تدرسه الجامعات في الغالب هو الكفاءة التواصلية: القدرة على ترجمة نتائج التحليل التقني المعقد إلى لغة واضحة مفهومة لقاضٍ أو لهيئة محلفين لا خلفية لسانية. وقد أكد الحقباني في مقدمته لترجمة كتاب أولسون على هذه النقطة إلحاح، مشدداً على أن الخبير الذي يلجأ إلى مصطلحات تقنية متراكمة أمام القاضي يضر قضيته أكثر مما ينفعها.

والمحاكم مليئة بأمثلة على تقارير لسانية متقنة أهدرت لأن صاحبها عجز عن إيصالها.

وتأتي في الأخير — وأقول في الأخير لصعوبتها لا لأهميتها — الكفاءة الأخلاقية.

الخبير ملزم بتقدم الحقيقة التي يراها كاملة حتى حين تكون ضد مصلحة الجهة التي استأجرته. والانحياز المؤسسي — سواء كان واعياً أو لا واعياً — أفسد في تاريخ القضاء شهادات عديدة وجرّ أحكاماً ظالمة. ولعل هذا هو ما جعل كثيرا من الخبراء الغربيين يُؤثرون العمل لصالح المحاكم بوصفهم خبراء محايدين معيّنين قضائيا، بدلاً من العمل لصالح طرف بعينه.[1]

[1] – محمد بن ناصر الحقباني: مرجع سابق, ص 01

خلاصة الفصل الأول:

يتضح جلياً مما سبق أن اللسانيات الجنائية لم تعد ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة إجرائية تفرضها طبيعة الجرائم المعاصرة. انطلقنا من ضبط مصطلحات العلم وتتبع تشعبه في منظومة بينية ثرية تجمع اللغة بالقانون وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الأصوات. ورأينا كيف أن الدليل اللغوي أخذ أشكالاً متعددة وخضع لمستويات متباينة من الحجية و الإثباتية. ثم توقفنا عند المسار الإجرائي للعمل الجنائي اللساني ومعايير الكفاءة التي تحكمه، إدراكاً منا أن الجودة في هذا التخصص ليست مجرد معرفة نظرية بل منهجية تطبيقية واحترام أخلاقي لأبعاد العدالة.

الفصل الثاني:

تأسيس اللسانيات الجنائية و تطورها

تمهيد

إن تتبع مسار أي علم من العلوم الإنسانية يتطلب منا الغوص في جذوره التاريخية لفهم كيفية تشكله وتطوره. واللسانيات الجنائية، بوصفها حقلاً معرفياً يتقاطع فيه اللساني مع القانوني، فبالرغم من حداثة تأطيرها الأكاديمي، إلا أن إرهاصاتها الأولى تضرب جذورها في أعماق التاريخ، حيث كان الإنسان ولا يزال يدرك أن للغة سلطة خفية قادرة على كشف الحقائق وفك رموز الجرائم.[1]

سنسلط الضوء في هذا الفصل على البوادر التاريخية الأولى للتحليل اللساني الجنائي، وكيف تبلور هذا الميدان تدرجياً ليصبح تخصصاً أكاديمياً مؤسسياً في الغرب. كما سنستعرض أبرز الرواد والمؤسسين الذين أسهموا جهودهم في إرساء قواعده، قبل استكشاف العلاقة المعقدة بينه وبين النظم القضائية المختلفة[2].

[1] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص.12 .

[2] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.20

المبحث الأول: تأسيس اللسانيات الجنائية

المطلب الأول: البوادر التاريخية والتأسيس

حين نبحث عن بدايات هذا العلم، نجد أنفسنا أمام مفارقة تدعو للتأمل: فبالرغم من أن العلاقة بين اللغة والقانون قديمة قِدم الحضارات البشرية، إلا أن تبلور هذه العلاقة في علم منهجي وله قواعده لم يحدث إلا مؤخرًا. ولعل أسباب هذا التأخر تعود في الأساس إلى تركيز اللغوين القدامى على بنيات اللغة بعيداً عن الجانب التطبيقي الجنائي.

وإذا رجعنا إلى الشواهد التاريخية، سنجد أن عدداً من الباحثين يحاولون الاستقصاء عن أصول عميقة لهذا العلم، حيث يزعمون أن البوادر الأولى موجودة حتى في النصوص الدينية القديمة. فقد أشار باحثون إلى قصة يعقوب في النص الإنجيلي التي تعتمد على «التلاعب الصوتي» لتجسيد شخصية أخرى، مما يعدّ إرهاصاً مبكراً لاستغلال الصوت كدليل إثبات. وإلى جانب ذلك، ترى الباحثة (كوتريل) أن تأسيس علم اللغة تعود جذورها العميقة إلى «عهد الإغريق والرومان، حيث انشغلت تلك الشعوب بالخلافات القائمة بشأن إثبات صحة نسبة بعض المؤلفات الأدبية والمسرحية إلى كُتابها، الذين كانوا كثيرا ما يتهمون بعضهم بالتزوير والسرقات الأدبية».

ومن المؤكد، كما تشير المصادر اللسانية، أنه منذ عصر النهضة الأوروبية بدأت الشكوك تحوم حول نسبة بعض الإبداعات الأدبية الكبرى إلى مؤلفيها الأصليين، وعلى رأسها روايات الكاتب الإنجليزي وليام شكسبير. فقد كثرت التساؤلات وطُبقت محاولات بدائية لاستقصاء الأسلوب وفحص مدى انسجامه، الأمر الذي مهد الطريق بشكل غير مباشر لظهور أطر أكثر تخصصاً تعنى بـ «تحديد هوية الكاتب» استناداً إلى البنية اللغوية للخطاب المكتوب.[1]

أما في العصر الحديث، فالمحطة الأكاديمية والمفصلية التي يتفق عليها أغلب اللغوين ترجع إلى سنة 1968م. فقد «اشتهر استخدام علم اللسانيات الجنائية من قبل[2]

---

[1] – محمد دخيل: الدليل اللساني في القضاء العربي: دراسة في مدى قبول الخبرة اللغوية, في: مجلة التلميذ الدولية للدراسات اللغوية والتربوية (2025). الجامعة اللبنانية، بيروت,, ص ص159– 160

[2] – ابتسام عبد الرحمن الراشودي: اللسانيات والصوتيات الجنائية, في: مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث (2012), ص ص 220 –222

الغربيين في سنة1968م عندما حلل جان سفارتفيك (Jan Svartvik) أقوال تيموثي جون إيفانز (Timothy JohnEvans)».[1] وقد تعلقت تلك القضية الشهيرة بشخص قُتلت زوجته وطفلته، ليبرز التناقض في أقوال وتصريحات قُدمت للشرطة. لقد اعتمد سفارتفيك على التحليل اللساني والنحوي الدقيق لإبراز تنافر الأسلوب المنسوب للمتهم، مما أكّد أن الإفادات لم تصغ بتلقائية من قِبل المتهم نفسه. وتمثل هذه اللحظة نقلة نوعية من مجرد «تحليل أساليب فنية» إلى توظيف جنائي احترافي في المحاكم.[2]

المطلب الثاني: تطور اللسانيات الجنائية

ولم تتوقف عجلة التطور عند تلك القضية المحورية. فمع بداية الثمانينيات من القرن العشرين، شهدنا انطلاقة هامة في الولايات المتحدة بفضل أبحاث موثقة. حيث «وضعت دراسات روجرشُوْي (Roger Shuy) وزملائه من علماء اللغة الأمركيين في مطلع الثمانينيات... اللبنات الأساسية لعلم اللغة الجنائي (Forensi Linguistics)».[3] وقد اتسعت القضايا التي عالجتها هذه المدرسة لتشمل النزاعات المدنية والجرائم التي تشكل فيها اللغة المحور الأساسي للأدلة المتاحة.

وقد صاحب هذا النمو المعرفي مأسسة متسارعة، إذ «في منتصف التسعينات أنشئت بعض المراكز الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال، حيث ظهرت الجمعية العالمية لعلم اللغة الجنائي (IAFLL) ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والجمعية العالمية لعلم الأصوات الجنائي (IAFP) ومقرها المملكة المتحدة.» وهذا التأسيس المؤسساتي عزّز مصداقية العلم وساهم في إطلاق مجلات ودورات متخصصة.

إن هذا العلم الناشئ «حاز على اعتراف الدوائر العدلية في كثير من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأستراليا وألمانيا... ففي تلك البلدان أنشئت المختبرات اللغوية الجنائية»[4]، التي يديرها طاقم من اللغوين الأكفاء المكلفين بتقديم شهادات خبرة أمام[5]

[1] – ابتسام عبد الرحمن الراشودي: مرجع سابق, ص206, ص 222

[2] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص.49.

[3] – محمد دخيل: مرجع سابق, ص.160

[4] – ابتسام عبد الرحمن الراشودي: مرجع سابق, ص ص207 – 208

[5] – المركز الآسيوي للأبحاث: اللسانيات والصوتيات الجنائية, في: المجلة الآسيوية للبحوث العلمية (2023), ص45

المحاكم. هذا التدرج السريع بدء من ملاحظات لسانية فردية إلى مختبرات تقنية منظمة عكس مدى تعقّد الجرائم الحديثة والحاجة الماسّة لاستنطاق النصوص.[1]

المطلب الثالث: أبرز الرواد والمؤسسين

لا يمكن فهم تاريخ أي علم دون معرفة الأشخاص الذين أسسوه. واللسانيات الجنائية في هذا الشأن خضعت لجهود عدد محدود من الباحثين الذين كرّسوا حياتهم المهنية لإثبات أن اللغة يمن أن تكون أداة في خدمة العدالة. ونعرض هنا أبرز هؤلاء مع التركيز على ما أضافه كل واحد منهم.

جان سفارتفيك (Jan Svartvik): يلقب بـ «أبو اللسانيات الجنائية». لم يكن مهتماً بالقانون أو الجريمة في البداية، بل كان أستاذ اللسانيات الإنجليزية في جامعة لوند بالسويد.[2] دراسته الشهيرة حوّلت **التحليل النحوي المقارن** إلى أداة جنائية قابلة للاستعمال في المحاكم.

روجر شوي (Roger W. Shuy): إذا كان سفارتفيك هو من أعطى العلم اسمه، فإن شوي هو من أعطاه تطبيقه العملي الواسع في الولايات المتحدة منذ الثمانينيات.[3] تركزت أبحاثه على **التحليل التداولي** — أي تحليل المقاصد المخبأة وراء الكلمات وتمييز الأفعال الكلامية.

مالكولم كولتهارد (Malcolm Coulthard): أسهم كولتهارد في المأسسة الأكاديمية؛ فهو من أسس الجمعيات الدولية المتخصصة.[4] إسهامه المنهجي تركز على إدخال **لسانيات المتون والتحليل الإحصائي**.

جون أولسون (John Olsson): أولسون صنف أول كتاب مرجعي «شامل» يغطي جوانب العلم، والذي ترجم للعربية من قِبل الحقباني بطلب من جامعة الملك سعود. لقد أسهم عبر **التأليف الموسوعي** في جمع شتات الحقل.[5]

---

[1] – المركز الآسيوي للأبحاث: مرجع سابق, ص45

[2] – ابتسام عبد الرحمن الراشودي: مرجع سابق, ص.206

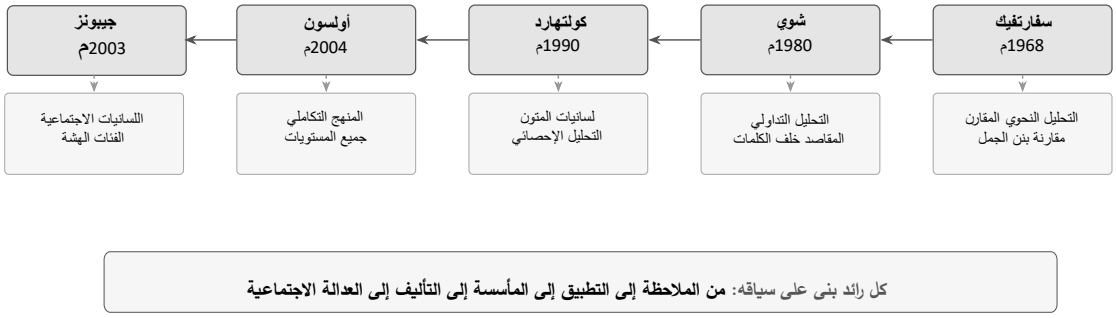
[3] – محمد دخيل: مرجع سابق, ص.160

[4] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص.47

[5] -محمد دخيل: مرجع سابق, ص ص 160- 161

جون جيبونز (John Gibbons): ينتمي جيبونز إلى المدرسة الأسترالية ودرس لغة المحاكم والنظام القضائي من منظور اجتماعي، مؤكداً أن القانون إذا اشتمل على مصطلحات مقتصرة عليه فذلك سبب خللاً في الفهم العام إطاره هو **اللسانيات الاجتماعية**.

يلخص الشكل (3) أدناه أبرز سمات رواد هذا التخصص في تطور العلم.



الشكل 3: أبرز رواد اللسانيات الجنائية ومساهماتهم

وإلى جانب هؤلاء، ظهر جيل من الباحثين الذين أسهموا في إدخال المنظومات التقنية، مما أعطى بعداً حاسوبياً لتحديد هوية الكاتب، ودفع العلم نحو الدقة المعيارية مبتعداً عن التكهنات. غير أن الملاحظ أن جُل المشار إليهم ينتمون للعالم الغربي الأنگلوسكسوني، وهو أمر يعود أساساً لأساليب الإثبات القضائي وطبيعة النظام القانوني هناك[1].

[1] – محمد دخيل: مرجع سابق, ص.161

المبحث الثاني: اللسانيات الجنائية في التراث العربي والإسلامي

المطلب الأول: جذور اللسانيات الجنائية في التراث العربي

قبل أن نتحدث عن واقع هذا العلم في عالمنا العربي اليوم، نرى أنه من الضروري أن نعود خطوة إلى الوراء ونتساءل: هل كانت العلاقة بين اللغة والقضاء غائبة تماماً في تراثنا؟ والجواب الذي فاجأنا بصراحة – هو لا؛ فالتراث الفقهي والقضائي الإسلامي يحفل بمناقشات عميقة حول دور اللغة في إثبات الجرائم وتحديد الأحكام، وإن لم تحمل يوماً اسم «اللسانيات الجنائية».

المطلب الثاني: تحديد الجناة في التراث بين الحدود والتعزير

اهتم الفقه الإسلامي اهتماماً بالغاً بمسألة تحديد الجاني وإثبات الجريمة، وكانت اللغة في هذا السياق أداة مزدوجة آلية لارتكاب الجريمة من جهة، وأداة لإثباتها أو نفيها من جهة أخرى.

ففي ما يخص **الجرائم البدنية المعروفة بالحدود** (القتل والسرقة والزنا والقذف والحرابة والردة وشرب الخمر)، وضع الفقهاء ضوابط لغوية صارمة لقبول الأدلة. فالاعتراف بجريمة الحد يجب أن يكون صريحاً لا يحتمل التأويل، ومتكرراً في بعض الروايات الفقهية، وصادراً عن شخص بالغ عاقل غير مُكْرَه. فأبو حنيفة مثلاً رأى أن الاعتراف بالزنا يجب أن يُصرح فيه بـ «فعلت» لا بصيغة تحتمل الكناية أو المجاز، وهذا في جوهره تحليل لغوي تداولي يفرق بين القصد الحرفي والقصد المجازي في عبارة المتهم.

وفي ما يخص **جرائم التعزير**– وهي الجرائم غير المنصوص على عقوبتها بشكل قاطع – كان نطاق التحليل اللغوي أوسع بكثير. فالتهديد بالقتل مثلاً كان يستوجب التعزير، وكان القاضي يحكم فيه بناءً على قراءته لنية المتهم المستفادة من صيغة الكلام وسياقه والفقهاء ناقشوا بإسهاب الفرق بين من يقول «لأقتلنك» تهديداً جدياً ومن يقول الجملة ذاتها مازحاً أو مستشهداً وهو التمييز ذاته الذي يقوم به اللساني الجنائي المعاصر حين يحلل رسائل التهديد. [1]

[1] – بتصرف, شمس الدين أبي عبد الله محمد بن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية, قدمه له محمد الزحيلي, حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون, مكتبة المؤيد, بيروت– لبنان, طبعة1, 1410هـ– 1989م, ص ص 94 – 100

أما **القذف** وهو رمي شخص بتهمة الزنا – فهو الجريمة اللغوية الأكثر تفصيلاً في الفقه الإسلامي. وقد استفاض الفقهاء في تحليل صياغاته المحتملة: التصريح المباشر (أنت انه)، والتعريض (الإشارة المبطنة)، والكناية، وما إذا كانت كل هذه الصيغ تستوجب الحد ذاته. وهذا التدقيق الفقهي في التمييز بين الصيغ اللغوية المختلفة للجريمة الواحدة هو في جوهره لسانيات جنائية تطبيقية تسبق الغرب بعدة قرون.[1]

المطلب الثالث: اللغة كآلية لإثبات البراءة والتمييز بين الألفاظ

وكما كانت اللغة أداة لارتكاب الجريمة وإثباتها، كانت أيضاً في التراث الفقهي أداة لإثبات البراءة ودرء التهم. وهذا الجانب لا يقل أهمية عن سابقه ويكشف عن وعي عميق بالإمكانيات الجنائية للتحليل اللغوي.

أولاً: التمييز بين الإقرار الصريح والإقرار الضمني: ضرب الفقهاء حدوداً فاصلة بين مستويات متعددة من الإقرار. فالإقرار الذي يُسوّغ تطبيق الحد يجب أن يكون بصيغة «أنا فعلت كذا»، في مقابل الإجابات الملتبسة كـ «قد يكون» أو «ربما» التي لا تعد إقراراً صريحاً. ومن القواعد الفقهية المشهورة في هذا الباب: الإقرار بشبهة يُدرأ به الحد» – ومعناه أن أي لبس في صياغة الاعتراف يُعد قرينة لصالح المتهم.

وقد أفرز هذا التوجه ممارسة قضائية ذات طابع لغوي واضح كثيراً ما كان القاضي يعيد توجيه الاعتراف بسؤال مباشر هل تقصد أنك فعلت كذا بالتحديد؟ حتى يحسم الغموض ويتضح القصد. وهذا ما يسميه المعاصرون الطلب التوضيحي في تحليل الخطاب القضائي.

ثانياً: الإقرار المكره والمنتزع: يُجمع الفقهاء على أن الاعتراف المنتزع بالإكراه لا قيمة له، وكثير منهم وسع مفهوم الإكراه ليشمل الضغط النفسي والتهديد الضمني. ويستحضر هنا اجتهاد الإمام مالك الذي رفض اعترافاً انتزع من متهم في حالة من الذعر والإرهاب، قائلاً إن لسانه لا يعبر في تلك الحالة عن إرادة حقيقية. وهذا المنطق يتطابق مع ما تبحثه اللسانيات الجنائية المعاصرة حين تدرس ظاهرة الاعترافات الكاذبة المنتزعة تحت الضغط.[2]

---

[1] – ينظر, ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد, دار الحديث, القاهرة – مصر, بدون طبعة, 1425 هـ – 2004 م, ص ص645 – 647

[2] – بتصرف, شمس الدين أبي عبد الله محمد بن القيم الجوزية: مرجع سابق, ص ص 94 – 100

ثالثاً: الاستثناء في الكلام: ناقش الفقهاء بتفصيل ظاهرة الاستثناء اللغوي في أقوال المتقاضين. فلو قال شخص « هذه الأرض ملكي إلا الجزء الغربي منها» فقد أسقط بالاستثناء اللفظي ادعاءه في جزء من الأرض. وهذا التدقيق في دلالة صيغ الاستثناء واشتراط قبولها من عدمه هو تحليل دلالي أصيل له مقابله في التحليل القانوني اللغوي المعاصر[1].

المطلب الرابع: اللسانيات عند الفقهاء– نماذج تطبيقية–:

ومن أروع ما تحفل به كتب الفقه والقضاء الإسلامي من شواهد جنائية لغوية، هذه النماذج التي تكشف عن نضج فائق في التعامل مع اللغة بوصفها أداة للإثبات القضائي.

نموذج أول: قاضي النحو أبو عبيد بن حربويه: روى ابن فارس وغيره قصة هذا القاضي الجليل المتوفى سنة 319 هـ في قضية لا تزال تدرس نموذجاً في أوائل التحليل اللغوي القضائي. مثل رجلان أمامه يتخاصمان في مبلغ من المال؛ فلما دافع المدعى عليه عن نفسه قال: « ما له علي حق» لكنه نطقها بضم اللام في «لُهُ» فبدت كأنها إقرار (مالُهُ عليّ = ماله عندي) لا نفياً (ما لَهُ عليّ = ليس له مستحق). فسأله القاضي أبو عبيد: «أتعرف الإعراب؟» فأجاب بالإيجاب. فحكم القاضي عليه بإعادة المال لصاحبه بما أنه يدرك الضبط الإعرابي ولم يخطئ في المعنى المقصود.[2]

وهذه القصة تدل على شيئين مهمين: الأول أن القاضي المسلم كان يمارس فعلاً نوعاً من «التحليل الفونولوجي القضائي» حين يُفرّق بين الفتح والضم والكسر في كلمة واحدة, والثاني أنه كان يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة اللغوية للمتقاضي، فلا يُحاسبه على خطأ لغوي لا يدرك حجمه وهو ما يسميه جيبونز اليوم مراعاة «الفئات الهشة لغوياً».

---

1 – بتصرف, ابن قدامه: المغني, تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي و عبد الفتاح محمد الحلو, دار عالم الكتب, الرياض – السعودية, طبعة 1,2,3, مصححة ومنقحة, 1406هـ – 1986م, 1412هـ – 1992م, 1412هـ 1992م, 1417هـ – 1997م, ج 7, ص ص 262 – 278

2 –ينظر, تاج الدين السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, تحقيق محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو, دار احياء الكتب العربية, القاهرة – مصر, دون سنة, ج3, ص 455

نموذج ثانٍ: القاضي شريح ودقة النظر في ألفاظ العقود: يُعدّ شريح بن الحارث الكندي، قاضي الكوفة المشهور، من أبرز نماذج الممارسة القضائية المبكرة التي تكشف عن أهمية اللغة وصياغة العبارات في الفصل في الخصومات. فقد عُرف بعلمه بالقضاء[1]، وتروي المصادر عددًا من الوقائع التي يظهر فيها عنايته بألفاظ الخصوم وبالشروط التي يتضمنها كلامهم. ومن الأمثلة اللافتة ما رُوي في قضية رجل تزوج امرأة واشترط لها ألا يخرجها من دارها، فلما أراد نقلها نشأ النزاع بينهما، فاحتكما إلى القاضي شريح , قال الرجل «وشرطت لها دارها» فاحتج شريح بالشرط الذي اشترطه الزوج نفسه، وقال: «الشرط أملك»، ثم قضى بمقتضاه؛ حيث قال الرجل: فاحكم الآن بيننا. قال شريح: قد فعلت. قال الرجل: على من قضيت ؟ قال شريح: على ابن أمك. قال الرجل: بشهادة مَنْ ؟ قال: بشهادة ابن أخت خالتك؛ يريد إقراره على نفسه. وتكشف هذه الواقعة عن إدراك مبكر للأثر القانوني للصياغة اللفظية، وعن اعتبار الشرط المصرح به في العقد عنصرًا حاسمًا في تحديد الالتزام بين طرفيه.[2]

وهي تقدم مثالًا تاريخيًا على الوظيفة القانونية للغة: إذ يمكن لعبارة أو شرط محدد أن يغير نطاق الالتزام، وأن تصبح دلالة الألفاظ جزءًا من عملية الفصل القضائي. و هو ما نجده في بعض مجالات اللسانيات القانونية الحديثة التي تدرس أثر الصياغة والتركيب والدلالة والسياق في تفسير النصوص القانونية والعقود.

نموذج ثالث: ابن تيمية وأسلوب اليمين: كتب شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» باباً كاملاً في الفرق بين أنواع الأيمان وصياغاتها وما يترتب على كل صياغة من أحكام. ويُفرّق مثلاً بين «انت طالق» و «الطلاق يلزمني لأفعلن أو لا أفعل كذا» و «إن فعلت كذا فامرأتي طالق» في ما يخص الانعقاد وأسباب الإكفار.[3]

---

[1] – ينظر, شمس الدين بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء, حققه شعيب الأرناؤوط و مأمون الصاغرجي, مؤسسة الرسالة, بيروت–لبنان, 1417هـ–1996م, الطبعة11, ج4, ص ص 100 – 106

2 – ينظر, أحمد بن عبد ربه الأندلسي: العقد الفريد, تحقيق مفيد محمد قميحة, دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, 1404هـ–1983م, ج1, ص 82

[3] – بتصرف, ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: مجموع الفتاوى, جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن قاسم وابنه محمد, مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, المدينة المنورة, دط, 1425 هـ – 2004, ج33 , ص ص 128– 140

وهذا التدقيق في التفريق بين صيغ الأداء اللغوي يتوازى مع ما تسميه النظرية الحديثة نظرية أفعال الكلام (Speech Act Theory) التي يستعملها اللسانين الجنائيين في المحاكم الغربية.

نموذج رابع: علماء الحديث وأسلوبية النص: وعلماء الحديث أيضاً كانوا من أوائل من استعمل ما يشبه «تحليل الأسلوب» لإثبات صحة نسبة النصوص؛ فقد كانوا يقارنون بين ألفاظ الرواة وأساليبهم لكشف المدرج والموضوع من الأحاديث.[1] وابن القيم وابن الصلاح والخطيب البغدادي وغيرهم من النقاد الكبار «استخدموا نظريات علم الأسلوبية بنفس الطريقة التي تستخدم بها اليوم» في تحديد هوية الكاتب؛ فالمنطق الذي يقول «هذا النص لا يُشبه أسلوب من يُنسب إليه» كان أساساً من أسس علم الجرح والتعديل الذي أسهم في التحقيق من الروايات وتمييز المقبول من الدخيل[2].

المطلب الخامس: حدود التراث وإمكانيات الاستئناف

ولكن – وهذه نقطة جوهرية ينبغي الاعتراف بها بعد كل هذا العرض المضيء– كل هذه المناقشات والممارسات لم تتحول إلى «علم» بالمعنى الأكاديمي الحديث. ظلت محصورة في إطار الفقه وأصوله وعلوم الحديث، ولم تخرج إلى حقل مستقل يجمع بين اللغة والقانون بمنهجية تجريبية قابلة للتكرار والقياس الكمي.

والسبب في ذلك – في تقديرنا – ليس نقصاً في الذكاء أو الوعي بل اختلاف في البنية المعرفية العلوم في التراث الإسلامي كانت مندمجة ضمن منظومة واحدة لا تعرف التخصص الضيق كما نعرفه اليوم. فالفقيه كان لغوياً وقاضياً ومحدثاً في آن واحد، ولم يكن يحتاج إلى علم مستقل يربط بين هذه المجالات لأنها كانت مترابطة أصلاً في ذهنه وممارسته.[3]

---

1 – بتصرف, ابن الصلاح: علوم الحديث, تحقيق نور الدين عنتر, دار الفكر, دمشق – سوريا, 1406هـ– 1986م, ص ص 95 – 101

2 – بتصرف, عائشة غرابلي: ملامح منهج نقد المرويات عند المحدثين, مجلة البحوث والدراسات, العدد 4, يناير 2007, الجزائر, ص ص 55– 58

3 – بتصرف, سعد عبد الرحمان فرح: الجمع بين الفقه والحديث عند الفقيه والمحدث المعاصر, مجلة التراث العلمي العربي, جامعة بغداد, العدد2, 2014م, ص ص 255 – 306

وهذا الإرث – رغم أنه لم ينتج «لسانيات جنائية» بالاسم – يُعطي الباحث العربي اليوم أرضية ثقافية وفقهية يمكن البناء عليها. فبدلاً من استيراد المفاهيم الغربية كاملة دون تمحيص, يمكن للباحث العربي أن ينطلق من تراثه الفقهي ليطور مقاربة عربية أصيلة للسانيات الجنائية تراعي خصوصيات اللغة العربية والنظام القانوني في بلداننا. [1]

المبحث الثالث: النظم القضائية وعلاقتها بالتحليل اللساني

إن التباين في الاهتمام بالدليل اللغوي بين الشرق والغرب وبين المدارس القانونية نفسها مَرَدهُ اختلاف جذري في فلسفة التقاضي. فالقاضي لا يعتمد الدليل هكذا بصفة اعتباطية؛ بل إن مرجعيات التشريع هي من تضفي المشروعية على أي إثبات.

المطلب الأول: النظام الأنگلوسكسوني (نظام القانون العام):

وهو النظام المتبع في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا. يستند أساساً على مبدأ «المرافعة الشفهية التنافسية»، أي أن فضاء المحكمة تحكمه لغة الكلام بين المتخاصمين في محاولة لإقناع القاضي والمحلفين. بناءً عليه، فإن البساط الشفوي منح اللغوي مادة خصبة كبرى ليحلل النبر، التلعثم، صيغ الضغط والتداولات الاستجوابية.[2]

المطلب الثاني: النظام اللاتيني (نظام القانون المدني):

وهو المعتمد في معظم دول أوروبا القارية وفي دولنا العربية، كالجزائر متأثرةً بالتشريع الفرنسي. يقوم النظام على «التحقيق الكتابي والمقنّن»، أي أن بناء القضية يكون خلف الكواليس القضائية وضمن أضابير الملفات التحريرية، مما حصر أدوار المحاكمات العلنية وجعلها إجراءً مصداقياً أكثر منه كشفياً لملابسات الإثبات.[3] هذا القيد الكتابي قلل من إلحاح الاستفادة من الخبراء اللغوين بالقدر الذي شوهد في النظام الأنجلوأمريكي.

---

[1] – بتصرف, سعد عبد الرحمان فرح: مرجع سابق, ص ص 255 – 306

[2] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.31

[3] – حافظ إسماعيلي علوي: مرجع سابق, ص91

المطلب الثالث: التلقي في العالم العربي

وبالرغم من هذه القيود النسبية، فإن التحليل اللغوي بدأ شيئاً فشيئاً يجد موطئ قدم له في المنظومة الأكاديمية والقضائية في الوطن العربي. فإلى جانب الترجمات الأولى لرُواد مثل محمد قلدز والعبادي والحقباني، انتعشت الأبحاث[1] الجنائية العربية لمعالجة الفضاء الجديد القائم على النصوص الرقمية والإلكترونية كرسائل التهديد والجرائم المعلوماتية التي قنن لها المشرع الجزائري بكل حزم. وتتجلى فاعلية اللسانيات الجنائية اليوم بوضوح تام ضمن قوانين مكافحة الجرائم السيبرانية، واعتراف قانون العقوبات أن الدليل الرقمي يستلزم تحليلاً وخبرة تقنية ولسانية. [2]

[1] – محمد دخيل: نفس مرجع سابق, ص.160

[2] – محمد دخيل: مرجع سابق, ص.160

خلاصة الفصل الثاني

لقد حاولت هذه الصفحات رسم خريطة تاريخية دقيقة لمسار هذا الحقل الجنائي المتميز. وانطلقنا من بواكيره المحتشمة في القديم، مرورًا بصدامه الأول مع قاعات العدالة الغربية في القضايا المحورية، ثم تتبعنا صيرورته الأكاديمية واختصاص رواده الكبار. لقد تجلى لنا كيف كان للسياق القانوني المتباين بين النظم أثر في تأخير أو تعجيل انتشار الدليل اللساني واعتماده كقرينة مادية في الجريمة.

ومما يُثلج الصدر حقاً، ما اكتشفناه من ثراءٍ استثنائي في عصب التراث الفقهي والقضائي الإسلامي، الذي يختزن إرهاصاتٍ أولية مدهشة للتحليل اللغوي؛ فمن العناية الفائقة للقاضي أبي عبيد بضبط حركات الحروف للفصل في الخصومات، إلى صرامة الفقهاء في اشتراط القطع واليقين في ألفاظ الاعترافات؛ كلها مؤشراتٌ تؤكد وعياً جنائياً راسخاً. وهو ما حمّلنا أمانة البناء على هذا الموروث. غير أننا لا نغفل عن كون المشهد المعاصر ازداد تعقيداً مع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي التي قلبت موازين الإثبات.

الفصل الثالث:

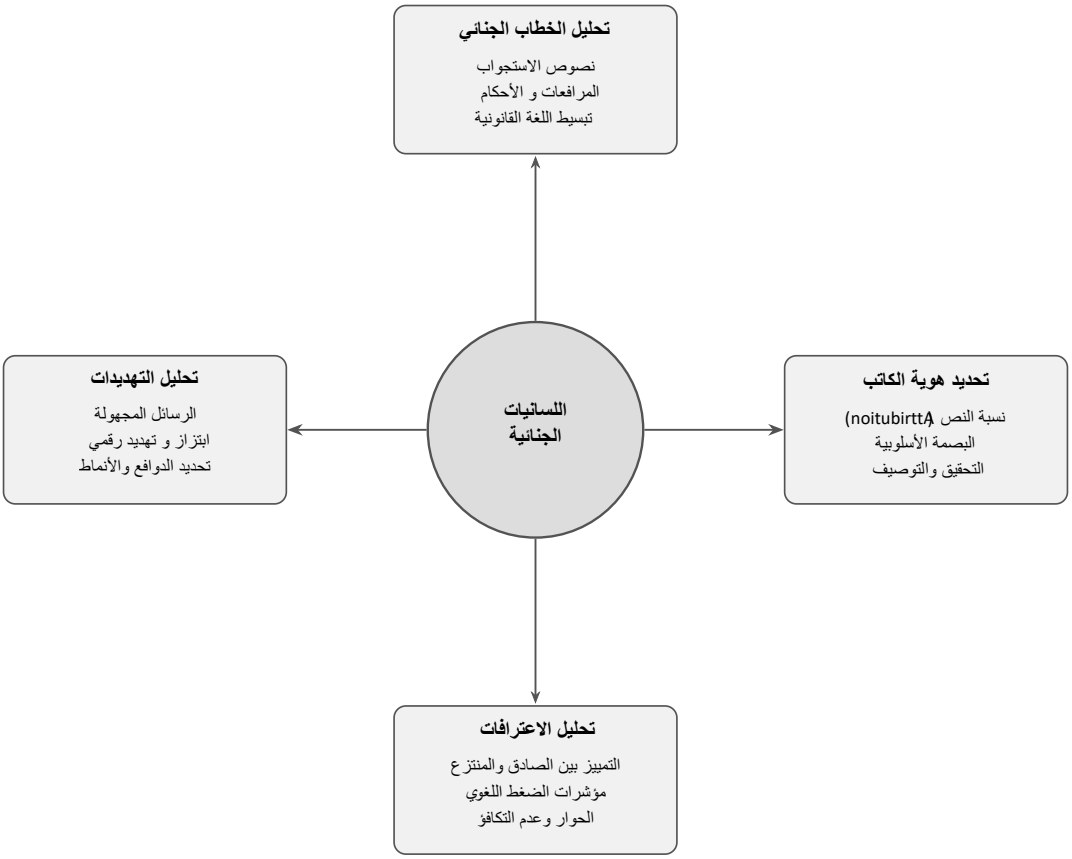
مجالات اللسانيات الجنائية و تطبيقاتها الميدانية

تمهيد

في هذا الفصل ننتقل من السؤال «ما مضمون هذا العلم؟» إلى سؤال أكثر إلحاحاً: «ماذا فعل هذا العلم ؟»؛ فالفصلان السابقان دارا عن المفاهيم و التأسيس والتطور, أما هنا فنختبر الأدوات في الواقع لنرى كيف حّلل اللساني الجنائي فعلاً غرفة الاستجواب والرسائل والاعترافات والجرائم الرقمية, وسنعرض قضايا حقيقية بعينها أثبتت فعلية هذا العلم, وسنختم بوقفة نقدية صريحة عند حدوده وصعوباته في بيئتنا العربية والجزائرية تحديداً.

المبحث الأول: مجالات اللسانيات الجنائية

أجمع الباحثون المتخصصون على تحديد أربعة مجالات كبرى تمثل العمود الفقري للسانيات الجنائية، وإن تفاوتوا في تسميتها وترتيبها. ظل تصنيف جيبونز (Gibbons) الأشمل والأكثر تداولاً في المراجع الأكاديمية، وهو ما سنتبناه في تنظيم هذا المبحث. وتستحق هذه المجالات الأربعة مجتمعةً في صورة بانوارمية قبل أن تفصل منفردةً (الشكل 4):



المجالات الأربعة الكبرى: تتكامل لتشكيل منظومة متكاملة في خدمة العدالة (جيبيكونز)2023،

الشكل 4: المجالات الأربعة الكبرى للسانيات الجنائية وفق تصنيف جيبونز(2003) [1]

[1] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص 58

المطلب الأول: تحليل الخطاب الجنائي

يقصد بتحليل الخطاب الجنائي (Forensic Discourse Analysis) دراسة البنية اللغوية للتفاعلات التي تجري داخل المنظومة القضائية: استجوابات الشرطة، مرافعات المحامين، أقوال الشهود، وصياغة الأحكام القضائية. والفكرة المحورية هنا أن لغة المحكمة ليست لغة محايدة؛ بل هي لغة سلطة وقناع توظف بوعي أو غير وعي للتأثير في مجريات العدالة.[1]

ومن أبرز ما يدرسه هذا المجال ما عرف بـ«عدم تكافؤ القوة اللغوية»(PowerAsymmetry) في قاعة المحكمة. فالقاضي يتحكم في من يتكلم ومتى يتوقف، والمحامي يصوغ أسئلته بطريقة قد توجه إجابة الشاهد في اتجاه معين. أظهر شوي في دراساته أن المحققين يستخدمون أحياناً تقنيات لغوية دقيقة لتوجيه المشتبه بهم نحو إجابات تبدو كاعترافات.[2] كأن يطرح المحقق سؤالاً مربكاً: «هل تريد أن تخبرنا ما حدث ليلة الحادثة؟» فيجيب المتهم بـ«نعم» ظناً منه أنه وافق على الحديث، لُيسجل ذلك كما لو أنه وافق على رواية الجريمة.[3]

يضاف إلى ذلك مجال «تحليل لغة الاستجواب» (Interrogation Language Analysis)،الذي يدرُسُ البنية التداولية لجلسات الاستجواب ليكشف عن إجراءات مُخلة تُبطل الاعتراف قانونياً، مثل: الأسئلة الإيحائية، والتكرار القسري، وأسلوب المقايضة الضمنية «إذا صارحتنا بما حدث سيكون أفضل لك». وقد أثبتت دراسات ليو (Leo, 2008) أن هذه الأساليب قادرة على انتزاع اعترافات زائفة حتى من أشخاص أبرياء تماماً، لا سيما من فئات أكثر عرضة للإيحاء كالأطفال ومرضى الصحة النفسية. وقد تطورت في هذا الإطار بروتوكولات بديلة للاستجواب من أبرزها تقنية (PEACE) البريطانية التي تعتمد على بروتوكول لغوي واضح قلل من التلاعب و حسن جودة المعلومات المحصلة.[4]

---

[1] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق السابق, ص58

[2] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص.31

[3] – أنطونيوس نادر: اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طرق اللغة, في: مجلة منصة معنى الثقافية (2023), ص.55

[4] – الشيخة القعبوي: اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها في التحقيق الجنائي العربي: مقاربة تحليلية, في: المجلة العربية للدراسات الأمنية (2025). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض, ص ص.183– 169

إلى جانب ذلك، يتناول هذا المجال لغةَ التشريعات والنصوص القانونية؛ فالنص القانوني يتسم عادة بالتعقيد الدلالي والغموض التركيبي المتعمد أحياناً، وهو ما أدى إلى ظهور حركة «تبسيط اللغة القانونية» (Plain Language Movement) التي تسعى لجعل القوانين مفهومة للمواطن العادي.[1] والمنطق وراء ذلك بسيط وعميق في الآن ذاته: كيف يمكن محاسبة شخص على خرق قانون لم يستطع فهمه أصلاً بسبب تعقيد صياغته؟ إن العدالة التي لا تفهم لغتها عدالة منقوصة من جوهرها.

المطلب الثاني: تحديد هوية المتكلم أو الكاتب

يعدّ تحديد هوية الكاتب أو المتكلم (Authorship Attribution) من أقدم مجالات اللسانيات الجنائية وأكثرها إثارة وتطورًا. وتقوم فكرته على فرضية «النمط اللغوي الفردي» (Idiolect) التي تفيد أن لكل شخص بصمة لغوية فردية تتشكل من مجموعة عاداته في اختيار المفردات وترتيب الجمل واستعمال علامات الترقيم.[2] هذه البصمة قد لا تكون واعية تماماً لدى صاحبها، لكنها تتكرر بانتظام كاف لتمييز كاتب عن آخر تمييزاً موثوقاً.

يتفرع هذا المجال إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: نسبة النص (Attribution): يمتلك المحقق نصاً مجهول المصدر ومجموعة من المشتبه بهم، ويطلب من الخبير تحديد أيهم هو الكاتب المرجح. ومن أبرز الأدوات المستعملة هنا: قياس الثروة المعجمية، وتحليل توزيع أطوال الجمل، و رصد الاستعارات المفضلة والوصلات الربطية.

ثانياً: التحقق من النسبة (Verification): يُراد التأكد مما إذا كان شخص بعينه هو مؤلف نص معين أم لا، وذلك بمقارنة النص المشكوك فيه بنصوص مرجعية موثقة من إنتاجه الشخصي.

ثالثاً: رسم الملامح اللغوية (Profiling): حين لا يوجد مشتبه به أصلاً، يحاول الخبير استنتاج خصائص الكاتب المجهول من خلال تحليل نصه، إذ يمكن أن يُستدل من[3]

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.130

[2] – حافظ اسماعيل علوي: اللسانيات والقانون, بحوث وترجمات, إربد, الأردن, عالم الكتب الحديث, 2019, ص.50

[3] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص 131

الأسلوب على: جنسه وعمره التقريبي ومستواه التعليمي وخلفيته الجغرافية ويمتلك هذا المجال اليوم منهجية إجرائية متطورة تمر برحلة من استلام النص حتى صياغة التقرير القانوني (كما يلخصه الشكل 5):

الشكل 5: المسار الإجرائي السداسي لتحديد هوية الكاتب في اللسانيات الجنائية[1]



أما في ما يتعلق بتحديد هوية المتكلم لا الكاتب، فيدخل مجال الصوتيات الجنائية (Forensic Phonetics)، حيث يعتمد الخبير على أجهزة التحليل الطيفي (Spectrogram) لقياس الخصائص الصوتية الفردية لكل متكلم: التردد الأساسي، ومعدل سرعة الكلام، وطريقة نطق الأصوات الاحتكاكية. وقد طوّرت الأبحاث أدوات إحصائية دقيقة كـLikelihood Ratio (معدل احتمال التطابق) لا تُقدم جواباً بـ«نعم أو لا» بل نسبة احتمالية قابلة للمساءلة القضائية.[2]

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص 131

[2] – منال إمحمد علي الحافي: نفس المرجع السابق, ص.33

الجدول 1: المستويات اللسانية المستعملة في تحديد هوية الكاتب

المؤشرات المدروسة	المستوى اللساني	القيمة التمييزية
الصرفي والمعجمي	الثروة المعجمية، الكلمات المفضلة	مرتفعة
التركيبي النحوي	طول الجملة، التعقيد البنيوي	مرتفعة جداً
الترقيمي الكتابي	الفاصلة، النقطتان، الشرطة	متوسطة
التداولي الوظيفي	صياغة الطلب، التحية، الختم	متوسطة
الأسلوبي الجمالي	الاستعارة، الصورة، الإيقاع	متفاوتة

المطلب الثالث: تحليل الاعترافات

مثل تحليل الاعترافات (Confession Analysis) المجال الذي يكشف جلاء الهوية بين ما يُراد أن يقال وما قيل فعلاً. الاعتراف في القانون هو «سيد الأدلة»، لكنه يصبح أخطر هذه الأدلة حين يكون مزيفاً أو منتزعاً بالإكراه. ولهذا، يتخصص اللساني الجنائي في التمييز بين الاعتراف الطوعي والاعتراف المنتزع بالقوة أو التحيل، وذلك عبر جملة من المعايير اللغوية الدقيقة التي توضحها المقارنة التالية (المرجع المنهجي موضّح في الشكل 6): **معايير التمييز بين الاعتراف الصادق والاعتراف المنتزع**[1]



[1] - محمد بن ناصر الحقباني مرجع سابق, ص 69

الشكل 6: المعايير اللسانية للتمييز بين الاعتراف الصادق والاعتراف المنتزع

من أبرز هذه المعايير مدى التوافق بين مستوى المفردات في الاعتراف ومستوى تعليم المتهم. فحين يُوّقّع أمي أو شبه أمي على اعتراف مكتوب بلغة رسمية معقدة لا تنسجم مع مستواه الموثق، تثور فوراً شكوك جدية حول من صاغ هذا النص فعلياً. وقد أثبت سفارتفيك هذه الآلية منهجياً في قضية إيفانز الشهيرة، حيث كشف أن الإفادة الأخيرة احتوت على تراكيب نحوية لا يمكن أن يصدرها شخص بمستوى إيفانز التعليمي المحدود.[1]

كما يمتد هذا المجال إلى ظاهرة الاعترافات الكاذبة (False Confessions) التي أثارت موجة واسعة من الدراسات. وقد صنّف كاسن ورايتسمان (Kassin & Wrightsman, 1985) الاعترافات الكاذبة في ثلاثة أنماط: الطوعية الزائفة، والامتثالية المنتزعة، والداخلية الإيهامية؛ حيث يصدّق المتهم نفسه في الأخيرة أنه ارتكب الجريمة فعلاً تحت تأثير الضغط المتواصل. وفي السياق العربي، أثارت قضايا الاعترافات المنتزعة في سياقات الاحتجاز السياسي مسألةً بالغة الأهمية: هل يمكن للتحليل اللساني أن يكون رافداً إضافياً لإثبات انتزاع الاعتراف بالإكراه؟ الجواب نظرياً نعم، لكنه يستلزم وجود خبراء مؤهلين وإرادة قضائية مُؤسسِّة لقبول هذا الدليل.[2]

المطلب الرابع: تحليل التهديدات والرسائل المجهولة

يضطلع اللساني الجنائي بمهمة بالغة الدقة حين حمل إليه المحقق رسالة تهديد مجهولة المصدر، أو مطالبة فدية، أو رسالة احتيال. وتقوم عملية التحليل على محورين رئيسيين:

المحور الأول : التحقق من صدق التهديد: ليس كل رسالة تهديد تهديداً حقيقيا؛ فبعض الرسائل التي تبدو مثيرة للخوف قد تكون تنفيساً عاطفياً مؤقتاً أو مناورة انتهازية لا يقف وراءها نية إجرامية فعلية. يميز الخبير اللساني بين التهديد الحقيقي والتهديد الزائف بناءً على مؤشرات دلالية دقيقة: هل تحتوي الرسالة على تهديد مشروط؟ هل ذُكرت تفاصيل[3]

[1] – محمد بن ناصر الحقباني: مرجع سابق, ص 69

[2] – الشيخة القعبوي: مرجع سابق, ص.171

[3] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص 56

محددة تدل على معرفة فعلية بالمُهدد وبيئته؟ هل الأسلوب يدل على ثقة أو يكشف عن هلع وارتجال؟

ووضع سكالورا (Scalora) وزملاؤه نظاماً لتصنيف رسائل التهديد إلى أربعة مستويات: لا تهديد واضح، تهديد ضمني، تهديد صريح، تهديد محدد بهدف وزمان — وكل مستوى يستلزم استجابة أمنية مختلفة. ويسهم اللساني الجنائي في هذا التصنيف بتحليل الأبعاد الدلالية والتداولية لصيغ التهديد.

المحور الثاني: رسم ملف الكاتب المجهول: حين يتعذر تحديد الكاتب بمطابقته مع نصوص مرجعية، يلجأ الخبير إلى إعداد «ملف لغوي» يصف خصائص الكاتب المرجحة. فالأخطاء اللغوية المتكررة قد تشير إلى أن اللغة المستعملة ليست لغة الكاتب الأم، والاستعارات المستعملة قد تكشف انتماءه المهني أو الثقافي، والنمط الكتابي يحدد فئته العمرية تقريباً.[1]

وتقاطع هذا المجال تقاطعاً وثيقاً مع علم النفس الجنائي في تحليل الرسائل الانتحارية؛ فالرسالة الحقيقية تميل للقِصَر وتحوي اعتذارات ووداعاً عاطفياً مباشراً، في محاولة لاستيعاب الذنب وتوديعه. في حين أن الرسالة المفبركة بغرض إخفاء جريمة قتل غالباً ما تتسم بالإطالة المفرطة وتكديس الغايات والتبريرات المنطقية والمادية، لأن القاتل يحاول بشتى الطرق أن يخلق «منطق» متماسك يبعد عنه الشبهات[2].

إن التمييز بين رسالة مفبركة أو مكتوبة تحت تهديد، وبين من يكتب في لحظته الأخيرة إرادياً، هو أحد أدق مهام اللساني الجنائي، إذ تصبح الكلمة الواحدة قادرة على كشف القناع عن الجاني وتحول مسار القضية من تصنيف «انتحار» إلى «جرمة قتل كاملة المعالم».[3]

---

[1] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص 56

[2] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص.79 .

[3] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص 102

المبحث الثاني: دراسات حالة ميدانية بارزة

تكتسب اللسانيات الجنائية قيمتها الحقيقية ليس من النظريات المجردة بل من قضايا بعينها شكلت مفاصل تاريخية في تطور هذا العلم. وتكتسي دراسة هذه الحالات بعمق ضرورة بالغة، لأنها تكشف كيف تنتقل الأدوات اللسانية من الصفحات الأكاديمية إلى قاعة المحكمة لتغيّر فعلاً مصائر الناس.

المطلب الأول: قضية يوناباومبر: البصمة الأسلوبية تُنهي حصارًا استمر سبعة عشر عاماً

بين عامَي 1978م و1995م، أرسل تيدور كازنسكي — الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام اسم «يوناباومبر»(Unabomber)— ستةً وثلاثين طرداً ناسفاً إلى علماء وأكاديميين أمريكيين، أودت بحياة ثلاثة أشخاص وجرحت ثلاثة وعشرون آخرين. وكانت رسائله المرفقة بالطرود تحمل أسلوباً كتابياً متميزاً ومنسجماً رغم محاولاته المتعمدة لإخفاء هويته.[1]

الجانب الجنائي اللساني في هذه القضية لا يقتصر على جانب تقني واحد. فحين نشر كازنسكي بيانه الأيديولوجي (Manifesto) في صحيفة واشنطن بوست سنة 1995م، وقرأه أخوه ديفيد، نبه مكتب التحقيقات الفيديرالي إلى تشابه أسلوبه مع كتابات تيد، والتشابهات التي يرصدها ليست انطباعية بل منهجية: أنماط تركيبية متكررة، عبارات جاهزة بعينها، تفضيل لأوازن معينة من الأفعال والمصادر، ونبرة تحليلية بارزة. وعندما انتهى اللسانيون الجنائيون المكلفون من تحليلهم المقارن، توصلوا إلى أن احتمال أن يكون تيد هو الكاتب يتجاوز بكثير حد اليقين الإحصائي المعقول. وما كانت ستنهار رواية كازنسكي دون هذا التحليل اللساني الذي أعطى المحققين بوصلة واضحة نحو المشتبه به.

وتعدّ هذه القضية نقطة تحول تاريخية في الاعتراف الرسمي الخبرة اللسانية كأداة تحقيق حقيقية أمام القضاء الأمريكي.[2]

---

[1] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص 102

[2] – محمد دخيل: مرجع سابق, ص.45

المطلب الثاني: قضية جاك الخارق: اللسانيات تُحقق ما أعجز الباحثين قرناً

حين نشر الباحث أندريا نيني (Andrea Nini) د راسته سنة 2018م حول رسائل «جاك الخارق»(Jack the Ripper) الشهير الذي ارتكب جرائمه في لندن سنة 1888م، كان الهدف تطبيق أدوات التحليل الأسلوبي الحديثة على رسائل لا يزال الجدل دائراً حول أصالتها.[1] واستعمل نيني أسلوبية المتون الحاسوبية لمقارنة الرسائل الأصيلة المنسوبة للقاتل بالرسائل المزورة المنسوبة إليه من مراسلين صحفيين أردوا إثارة الرأي العام.

ما كشفه التحليل مثير: فالرسائل المدعى أنها أصيلة تنتمي لنمط أسلوبي متسق يختلف عن نمط الرسائل المشكوك في أصالتها. وبمعزل عن هوية «جاك الخارق»— التي بقيت طيّ الكتمان تاريخياً — أثبتت الدراسة أن الأسلوبية الإحصائية قادرة على التمييز بين أنماط الكتابة حتى في نصوص قصيرة ومكتوبة بيد شخص حاول فيها التخفي، وهو ما فتح آفاقاً جديدة في تطبيق هذه الأدوات على النصوص التاريخية.[2]

المطلب الثالث : قضايا رسائل التهديد في الفضاء الرقمي العربي

لم تصل اللسانيات الجنائية العربية عد إلى مرحلة النضج المُؤسسي كما في الغرب، غير أن تزايد الجرائم اللغوية الرقمية في البيئة العربية يفرض على المحققين التعامل مع أدلة لغوية دون أن يمتلكوا في الغالب الأدوات المنهجية الكافية. فقضايا التحرش الإلكتروني والتهديد عبر منصات التواصل الاجتماعي أصبحت ظاهرة موثقة تمتلئ بها أروقة المحاكم العربية، دون أن يستدعى خبير لساني لتحليل الأدلة المنهجية اللازمة.[3]

والمفارقة أن كثيراً من هذه القضايا تضم أدلة لغوية غنية: أسلوب الكتابة، واللهجة المستعملة، والأخطاء الإملائية المتكررة، ومعجم مخصوص يكشف الانتماء الثقافي و الاجتماعي— و كل هذه مؤشرات قادرة على تضييق دائرة المشتبه بهم لو ترجمت منهجياً[4].

---

[1] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص, 127

[2] – محمد الشهراني: اللغويات الجنائية: من اللغة إلى الدليل. الطبعة الأولى. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.2023, ص.12 .

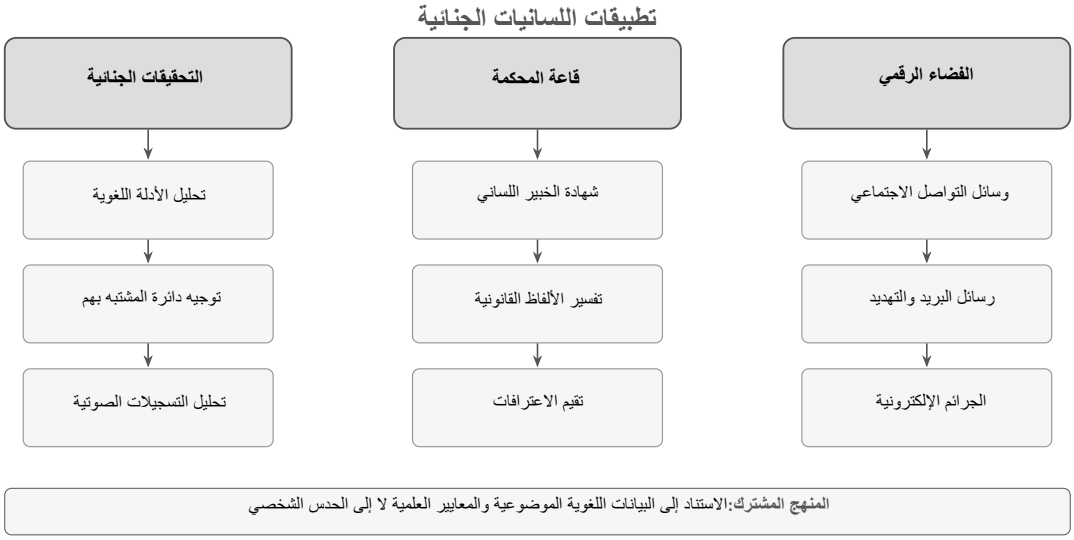
[3] – سعاد طعبة: مرجع سابق, ص67

[4] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص 41

غياب الخبير اللساني في هذه السياقات ليس مجرد ثغرة تقنية بل هو هدر لحقوق الضحايا وثغرة أمام المتهمين حين يتيح لهم الإفلات من المسؤولية.

المبحث الثالث: تطبيقات اللسانيات الجنائية في السياقات الميدانية

الانتقال من المجالات النظرية إلى سياقات التطبيق الميداني يجيبنا عن سؤال مركزي: في أي لحظة بالضبط يستدعى اللساني الجنائي؟ تتوزع هذه اللحظاتُ على ثلاثة سياقات متمايزة لكنها متكاملة توضحها الخريطة التالية (الشكل 7):



الشكل 7: تطبيقات اللسانيات الجنائية في ثلاثة سياقات ميدانية متكاملة

المطلب الأول: في التحقيقات الجنائية

يدخل اللساني الجنائي دائرة التحقيق في مرحلة مبكرة، قبل أن يتشكل الاتهام بشكل نهائي. وربما يُفاجأ بعضهم من أن دوره يسبق أحياناً توجيه الاتهام بنفسه.

ففي الحالات التي تمتلك فيها الشرطة نصاً مجهولاً ولا يوجد مشتبه به يعد، يقدم اللساني ما بات يعرف بـ«الملف اللغوي» الذي يصف الخصائص المرجحة لكاتب النص: مُستواه التعليمي التقريبي، ولغته الأم إن لم تكن هي لغة الكتابة، ومنطقته الجغرافية من خلال ظواهر لهجية مخصوصة، وأحياناً فئته المهنية من خلال معجم تقني لا يملكه إلا أصحاب مجال عينه. لا يصدر الخبير هنا حكماً، بل يضيّق دائرة البحث ليُريح المحققين من عبء ملفات لا حصر لها. [1]

[1] - منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص 41

وفي عصر التسجيلات الصوتية و كاميرات المراقبة، يضطلع اللساني بمهمة أخرى غالباً ما تستهان بها: تفريغ المحادثات الملتقطة في عمليات التنصتُ. وهذا التفريغ ليس عملاً إملائياً بسيطاً كما قد يبدو — بل هو تأويل مستمر يستلزم معرفة دقيقة باللهجات والإيقاع والحذوف الكلامية والتداخل الحواري والمقاطعات.[1] كلمة مُبهمة في تسجيل فاصلة بين الإدانة والبراءة لا يحسم تفسيرها إلا بيد لساني يُدرك السياق.

تلجأ كذلك بعض الأجهزة الأمنية المتقدمة إلى الاستعانة بلسانيين في تصميم بروتوكولات الاستجواب ذاتها؛ لجعلها أكثر فاعلية في الحصول على معلومات حقيقية وأقل انتهاكاً لحقوق المستجوَب. من أهم الثمار التطبيقية لهذا التعاون بروتوكول «بيس»(PEACE Protocol) الذي يصُمّم بالتعاون بين خبراء اللغة وعلماء النفس على أساس مبدأ الاستعلام الحقيقي بدلاً من التوجيه.[2]

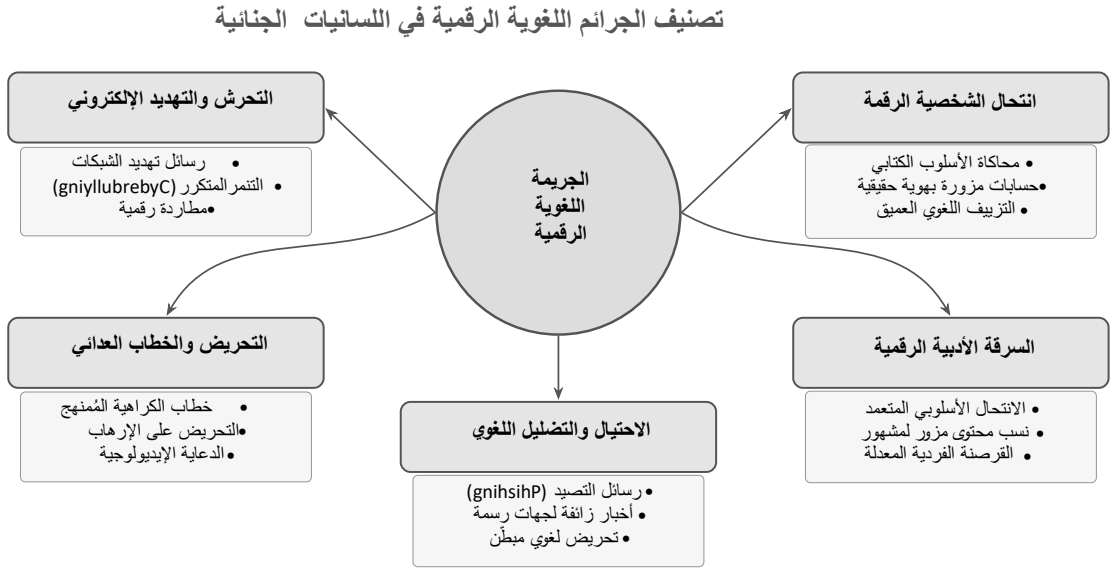
المطلب الثاني: في القضايا الرقمية

مثل الفضاء الرقمي الميدان الأحدث والأكثر تعقيداً للسانيات الجنائية المعاصرة. فقد أنجبت الشبكة العنكبوتية أنواعاً جديدة من الجرائم اللغوية كانت مجهولة قبل عقدين،[3] ويمكن تصنيفها في خريطة متكاملة (الشكل 8):

[1] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص 41

[2] – المركز الآسيوي للأبحاث: اللسانيات والصوتيات الجنائية, في: المجلة الآسيوية للبحوث العلمية (2023).,, ص.33

[3] – حافظ إسماعيلي علوي: مرجع سابق, ص 108



الشكل 8: تصنيف الجرائم اللغوية الرقمية التي تستلزم تدخل اللساني الجنائي

والنص الرقمي يطرح تحديات لسانية خاصة: فرسائل الواتساب لها بنية تداولية مختلفة عن الرسائل البريدية الرسمية، والتغريدات لها قواعد أسلوبية مغايرة لمنشورات الفيسبوك، والمستخدم في الفضاء الرقمي غالباً ما يتعمد إخفاء هويته وراء اسم مستعار ولغة معدلة. ولهذا يلجأ اللساني الجنائي الرقمي إلى تحليل ما يسمى «الأسلوب تحت الضغط» (Style Under Pressure)، وهو افتراض أنه حتى حين يتعمد الكاتب إخفاء أسلوبه الحقيقي، تتسرب بعض العادات اللاواعية وتبقى مكشوفة للعين اللسانية المدرّبة.

وقد استعين الخبرة اللسانية في قضايا التجسس الرقمي لمطابقة هوية المدونين المجهولين، وفي قضايا حقوق الملكية الفكرية للفصل في نزاعات السرقة الأدبية الإلكترونية، وفي قضايا الإرهاب الرقمي للتحقق من هوية كُتاب البيانات عبر الإنترنت. وفي السياق الجزائري تحديداً، بدأت بعض قضايا التهديد عبر الرسائل الإلكترونية ومنصات التواصل تستوجب أدلة لغوية، وهو ما يستدعي التهيؤ المؤسسي لاستيعاب هذا النوع من الخبرة في المنظومة القضائية.[1]

[1] - يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص 98

المطلب الثالث: في المجال الأكاديمي والإعلامي

ولا تقتصر تطبيقات اللسانيات الجنائية على ميدان الإجرام والتحقيق؛ إذ تمتد لتخدم المجالات الأكاديمية والإعلامية بفاعلية ملحوظة:

كشف الانتحال الأكاديمي: باتت برامج التحليل الأسلوبي المدعومة الذكاء الاصطناعي قادرة على رصد أنماط السرقة الأدبية في الأعمال الجامعية، بل إن بعض هذه البرامج كـJGAAP(برنامج جامعة دوكين) يميّز بين ما كتبه الطالب فعلاً وما استعير من مصادر خارجية حتى بعد إعادة الصياغة الجزئية. وهذا التطبيق صار ضرورة ملحّة في الجامعات العربية في ظل استشراء ظاهرة الانتحال.

تحليل الخطاب الإعلامي: يستعان باللساني الجنائي في دراسة أساليب التضليل والبروباغندا في الخطاب الإعلامي، وفي الكشف عن حملات تأثير منظمة تستعمل الحسابات الآلية (Bots) لنشر محتوى لغوي مصمم بعناية. وقد اضطلعت أبحاث عديدة بتحليل أسلوب «الأخبار الزائفة»(Fake News) ووضعت مؤشرات لسانية قابلة للاكتشاف تميّزها عن الصحافة الحقيقية.

المبحث الرابع: أهمية اللسانيات الجنائية وحدودها

المطلب الأول: أهميتها في تحقيق العدالة

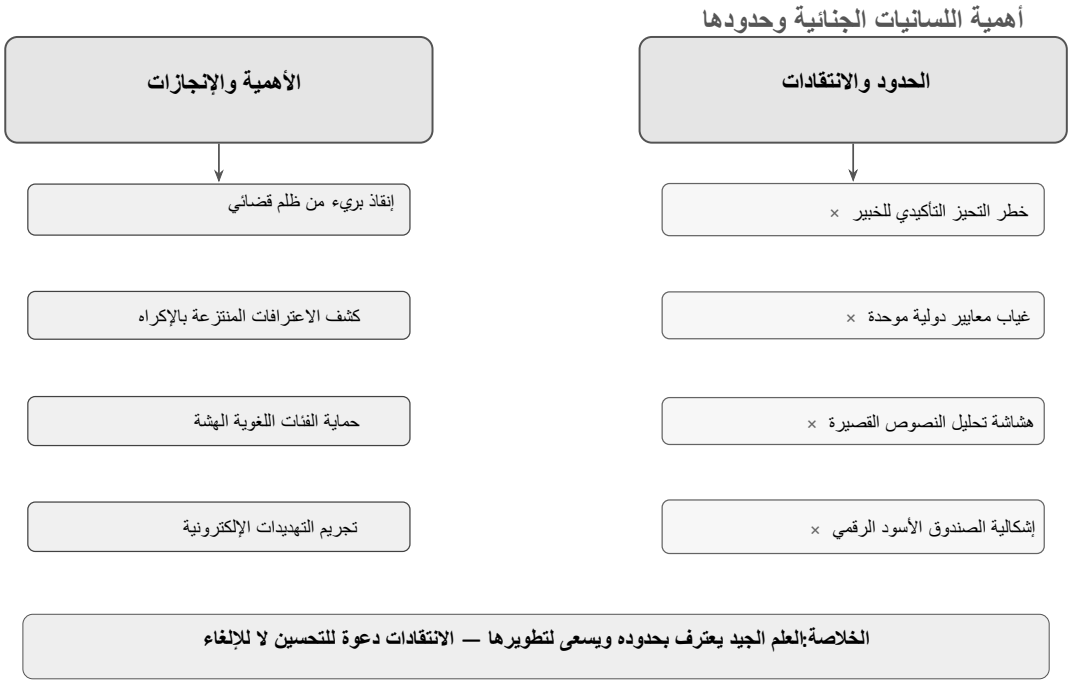
يجمع الباحثون المنتسبون إلى هذا المجال على أنه قدّم مساهمات لا تُنكر في خدمة العدالة، وإن كان هذا الإجماع يستحق أن يفصل لا أن يبقى مجرد حكم عام.

لعل أكثر هذه المساهمات دراماتيكية ما حققته اللسانيات الجنائية في قضايا الإدانة الخاطئة (Wrongful Convictions). فقضايا من قبيل إيفانز وبرمنغهام الستة أثبتت أن التحليل اللغوي للاعترافات يكشف الزيف حيث أخفق الدليل الجسدي في الكشف عنه. وفي السياق الأمريكي وحده، أسهمت الأدلة اللسانية في استئناف عشرات الأحكام بعد إثبات إشكاليات جوهرية في صياغة الاعترافات. [1]

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص 98 ,ص 102

وتعدّ حماية الفئات اللغوية الهشة وجهاً آخر لا يقل أهمية. فدراسات ديانا إيدز حول السكان الأصليين في أستراليا كشفت أن هؤلاء يقرّون الذنب أحياناً لا عن اقتناع بل لأسباب ثقافية تعتبر معارضة السلطة وصمة اجتماعيةُ. وهذا النوع من التشابك بين اللغة والثقافة والسلطة لا يُدركه إلا من يمتلك أدوات التحليل اللساني الاجتماعي.[1]

ثم هناك الإسهام العملي في دعم كفاءة التحقيق: اللساني الذي يضيّق دائرة المشتبه بهم من عشرين إلى ثلاثة أو أربعة بناءً على ملف لغوي يُوّفّر جهداً تحقيقيا هائلاً وموارد شحيحة. وأخيراً، أسهم اللسانيون عبر حركة تبسيط اللغة القانونية في إعادة كتابة قوانين بلغة أوضح وأبسط، وهو ما يعزز مبدأ سمو القانون (Rule of Law) الذي يقتضي أن فهم القانون الذي يحاسَب عليه المواطن — وهو مبدأ يبدو بديهياً لكنه يُخرق يومياً حين تكون التشريعات مكتوبة بلُغة لا يفهمها إلا المتخصصون (انظر الشكل 9).



الشكل 9: الموازنة بين إنجازات اللسانيات الجنائية وانتقاداتها المشروعة[2]

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.102

[2] – محمد دخيل: مرجع سابق, ص.22

المطلب الثاني: الصعوبات والتحديات

رغم الإنجازات المذكورة، يواجه اللساني الجنائي في ممارسته اليومية صعوبات عملية جوهرية ينبغي إدراكها بصدق وموضوعية، وقد وجدنا أن كثيرا من الكتب تتحاشى الحديث عنها بصراحة كافية.

أول هذه الصعوبات — وأكثرها مدعاة للقلق — هي الطعن في الموضوعية. فحين يُبلغ الخبير مسبقاً بهوية المشتبه به الرئيسي، قد يميل لا شعورياً إلى البحث عن أوجه التشابه بين نص المشتبه به والنص المجهول دون أن يمنح الاختلافات الوزن ذاته. وهذا ما يعرف بـ«التحيز التأكيدي»(Confirmation Bias)، وهو خطر حقيقي لا يختص به اللسانيون وحدهم — بل إن الطب الشرعي كله يتصارع معه — غير أنه أشد وطأة في التحليل الأسلوبي لأن أدواته أقل موضوعية من بصمة الحمض النووي.[1]

يحتاج الخبير إلى قدر كافٍ من النصوص المرجعية للمشتبه به، مقارنةً بالنص المجهول. والمشكلة أن كثيرا من قضايا اليوم لا تتضمن إلا نصاً قصيراً جداً — رسالة واتساب مؤلفة من سطرين، أو تغريدة، أو تعليق مقتضب. وقد نبه نيني إلى أن النصوص القصيرة تمثل «المنطقة الرمادية» في هذا العلم، إذ يصبح أي استنتاج أسلوبي هشاً وقابلاً للطعن قانونياً.

أما ما يخصنا بشكل مباشر في بلداننا فهو غياب المتون الرقمية العربية الكافية وضعف الأدوات المخصصة لهذا السياق. فالمحاكم العربية لا تعترف في أغلبها بالدليل اللغوي كدليل مستقل قائم بذاته، وهذا جعل حتى الخبير المؤهل عاجزًا عن الإسهام. يضاف إلى ذلك أن التنوع اللغوي في بلداننا — حيث تتداخل الفصحى والدارجة والفرنسية والأمازيغية في النصوص ذاتها — يفرز تعقيداً تحليلياً لا نظير له في السياقات الغربية التي طوّرت أدواتها على نصوص أحادية اللغة أو ثنائيتها في أحسن الأحوال.[2]

ولا يمكن إغفال الإشكالية التقنية المتعلقة بالصندوق الأسود. فمع تزايد الاعتماد على خوارزميات تعلم الآلة في تحديد هوية الكاتب، برزت معضلة حقيقية: الخوارزمية تقدم[3]

---

[1] – منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص.42

[2] – سعاد طعبة: مرجع سابق السابق, ص89

[3] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.114

قرارات بنسب دقة مرتفعة أحياناً تتخطى دقة الخبير البشري، لكنها في الوقت ذاته لا تستطيع أن تشرح كيف وصلت إلى قرارها. وهذا يضعها في مأزق أمام القضاء الذي يشترط في الدليل العلمي أن يكون قابلاً للتفسير والمساءلة. يضاف إلى ذلك أن نقص الخبراء المؤهلين في بلداننا العربية لا يزال مثل فجوة حقيقية بين الحاجة الميدانية المتنامية وما هو متاح فعلياً.[1]

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للسانيات الجنائية

واجهت اللسانيات الجنائية انتقادات جوهرية ينبغي الإنصات إليها لأنها تدفع العلم نحو الأفضل لا تسقطه. ونستعرضها هنا بشيء من الصراحة التي نفتقدها أحياناً في الأدبيات المتحيزة.

يبدأ الانتقاد من قضية قابلية التكرار. ففي العلوم الطبيعية يمكن لأي مختبر إعادة التجربة والوصول إلى النتيجة ذاتها. أما في اللسانيات الجنائية فقد حلل خبيران ممتازان النص ذاته فيختلفان في تفسير دلالة تركيب نحوي معين، ما جعل بعض القضاة يتحفظون على منح الشهادة اللسانية الوزن ذاته المعطى للأدلة البيولوجية. وهذا نقد مشروع لا مناص من الاعتراف به.

ثمة أيضاً ما يخص البصمة الصوتية تحديداً. فرغم تشبيه الصوت ببصمة الإصبع فيتفرد به، إلا أن الصوت البشري متغير بطبيعته وتأثر بالمرض والتعب والعمر والانفعال النفسي، مما جعل الحديث عن بصمة ثابتة وأحادية يحمل مبالغة علمية ينبغي مراجعتها. وقد أقرّ الحافي نفسه بهذا الحذر حين نبّه إلى أن أدوات التحليل الطيفي رغم دقتها لا تنتج يقيناً مطلقاً بل نسباً احتمالية. [2]

أما الانتقاد الأشد إحراجاً من المنظور الأخلاقي فهو ما يتعلق بقضايا اللجوء، إذ يستخدم التحليل اللهجي لتحديد جنسية طالب لجوء ورفض طلبه (LADO). والمشكلة أن هذا التطبيق ينطوي على اختزالية مفرطة: اللغة والهوية الجغرافية ليستا علاقة ثنائية صارمة، فكثيرون نشأوا في بيئات لغوية مختلفة عن جنسياتهم الرسمية، وتحميل اللسانيات[3]

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.114

[2] - منال إمحمد علي الحافي: مرجع سابق, ص 41, ص 52

[3] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.80

عبء قرارات الترحيل أو القبول يضعها في موضع أثقل مما يمكنها تحمّله علمياً. ويضاف إلى ذلك غياب معايير أكاديمية موحدة لتكوين الخبير، مما يجعل اللقب متاحاً أحياناً لمن تساءل كفاءتهم الفعلية.[1]

لكن — وهذا ما نريد قوله بوضوح — هذه الانتقادات لا تنفي قيمة العلم. بل هي بالضبط الأداة التي يحتاجها ليتطور. والاتجاه العالمي الراهن يسير نحو وضع معايير ممارسة فضلى تقلل من هامش الخطأ والتحيز، وهو ما ينبغي للباحثين العرب أن يبنوا عليه ممارستهم منذ البداية لا أن يُكرروا الأخطاء التي تنّبه إليها الغرب بعد عقود.[2]

الجدول 2: موازنة تقييمية شاملة لمجالات اللسانيات الجنائية

المجال	أبرز الإنجازات	أبرز التحديات	مستوى النضج
تحليل الخطاب	إصلاح اللغة القانونية	التعقيد الثقافي	متقدم
تحديد الهوية	كشف الاعترافات المزيفة	حجم النصوص القصيرة	متقدم
تحليل الاعترافات	حماية المتهمين الهشين	القبول القضائي	متوسط
تحليل التهديدات	توجيه التحقيقات	دقة التوقيع	في نمو
التطبيقات الرقمية	مكافحة الجرائم الالكترونية	الخوارزميات المبهمة	ناشئ
المجال الأكاديمي	كشف الانتحال العلمي	قصور العربية	في نمو

[1] – يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: مرجع سابق, ص.80

[2] – مجلة البحوث والدراسات الإنسانية: البصمة اللسانية في لغة الجريمة، مكالمات الاحتيال أنموذجًا, في: مجلة البحوث والدراسات الإنسانية (2024), ص.45

المطلب الرابع: نماذج تطبيقية:

النموذج الأول: التشهير وتشويه السمعة:

ناقش جون جيبونز التشهير بوصفه واحدا من جرائم اللغة، مشيرا إلى أنه قد يكون على شكل قدح بشخص أو بجماعة أو قذفهما أو سبهما، وأكد أنه حتى يكون سبا وقذفا مجرّما فلا بد من توفر دليل على عدم صحة السب الذي نُسب إلى من وُجّه إليه. مثلا حين أنشر في وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي أنني اشتريت سلعة من متجر ما وكانت مغشوشة، فإن كانت فعلا مغشوشة فليست هذه جريمة لغوية؛ لكن إن لم يكن لدي دليل على أنها مغشوشة فهي في نطاق الجرائم اللغوية.

وقد يكون التشهير ضد الجماعات سواء العرقية أو الدينية. وقد نبه جون جيبونز إلى عدد من القضايا المتعلقة بالتشهير أُوضّحها بما يلي:

– أن التشهير قد يكون علنيا، كما يكون مشفرا ورمزيا أيضا. وهذه الرمزية والتشفير ملحوظة بكثرة في الإيحاءات في وسائل التواصل الاجتماعي.

– أن التشهير قد يأخذ صيغة التقسيم الذي ليس له أساس من الصحة بصيغة نحن وهم، وتصوير الـ (هم) بصورة سلبية. مثلا يكثر في وسائل التواصل الاجتماعي حين يريد شخص تشويه آخر أو آخرين أو يقصد تأليب السلطة أو العامة على مناوئ أن يستخدم التقسيم إلى نحن وهم. وهذا مثال بسيط:

تأمل

خلال التجاذبات السياسية يقول شخص عن نفسه أو عمن ينتمي إليه: نحن نريد أن يكون لنا رأي ولا نخضع للقوى العالمية؛ فيما فلان (أو مجموعة) يمارسون الانبطاح الثقافي ....

لاحظ أنه قد جرى التقسيم ثم وضع الآخر في صورة سلبية.

ولو ألقينا نظرة على هاشتاقات تويتر مثل (فلان يمثلنا) أو (فلانة لا تمثلنا)؛ فهذه التراكيب تنطوي على تقسيمات يُقصد منها الإساءة ووضع الآخر في موضع الأجنبي أو الدخيل. [1]

[1] – صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص ص 136 – 137

وقد أشار جون جيبونز إلى أن للتشهير أثارا تتمثل في الإساءة للمقصود وحزنه، و ربما يثير أيضا تمييزا عرقيا أو طائفيا أو دينيا بل قد يصل إلى إثارة أعمال عنف وشغب.

وقد يُعامل مثل التشهير الإساءة إلى شخص في وظيفة عامة بأنه مثلا يوظف أقاربه، أو مثلا أن أكتب عن جهة معينة يرأسها شخص من منطقة معينة أكتب بغرض الإساءة إليه (بشكل مبطن) أنني ذهبت إلى هذه الجهة وكأنني في منطقة كذا (منطقة الرئيس)، فهذا مما يعد إساءة لإلحاق الضرر بالرئيس والتشهير بطريقة استخدامه للسلطة.

كما ننبه إلى أن التشهير قد يحدث على شخص مذنب، مثلا شخص ارتكب خطأ وقُبض عليه، وقام شخص آخر بتصوير القبض عليه ونشره على منصات وسائل التواصل الاجتماعي قائلا مثلا: «هذا المجرم» أو «السارق» فهذا أيضا يدخل في الجرائم اللغوية هنا.

وأشدد على قضية انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي، وهي قضية التخوين واستعداء السلطة والتظاهر بالوطنية من بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وهي أيضا جريمة لغوية يقوم مدعي الوطنية بالتشهير بشخص شك فيه أو فهمه خطأ فقام بمحاولة تشويه سمعته، وقد يستسهلها من يقوم بها مبررا بأن الغاية تبرر الوسيلة, وهذا غير صحيح؛ فهي تبقى جريمة لغوية. بل يرمي البعض من ثبتت في حقه تهمة ما بأنه مثلا «خائن» أو «زاني» فأعتقد أنه يدخل في باب الجريمة اللغوية، ولا يبرر كون الشخص الذي يُشهَّر به وتشوَّه سمعته في موضعٍ يحاسَب فيه على جرمه وموقف ضعيف، لا يبرر ذلك لأحد ما وصمه بأي وصف عدا القضاء والسلطة. ولنا في الهادي الأمين صلوات الله وسلامه عليه قدوة في رجم المرأة التي جاءته تائبة من الزنا، فقد أمر وليها بأن يحسن إليها، ولم يرض عليهم أن يقاطعوها أو يعايروها ! ولما صلى عليها عليه الصلاة والسلام سأله عمر رضي الله عنه: « تصلي عليها يا رسول الله وقد زنت ؟!» فقال قُدوتُنا صلى الله عليه وسلم: «لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدتَ أفضل مِن أن جادت بنفسها الله ؟».[1]

[1] - صالح بن فهد العصيمي: مرجع سابق, ص ص 137 – 138

النموذج الثاني: قضية احتيال:

في برنامج تحريات، تم التطرق إلى العديد من قضايا الاحتيال التي تنفذها عصابات إجرامية في مناطق مختلفة من الوطن، باستخدام أساليب وطرق يصعب تصورها. وفي هذا العدد الخاص، تم عرض قضية معينة حيث يتم اختيار الضحايا بدقة.

في حلقة من البرنامج، وتحديدًا بتاريخ 15 ديسمبر 2019، وفي منطقة قايس بخنشلة، تعرض شخص متقاعد في العقد السادس من عمره لعملية نصب واحتيال.

توجه الضحية "أحمد" إلى الفرقة الإقليمية للدرك الوطني ببلدية قايس، لتقديم شكوى رسمية ضد مجهول، بعد أن تم الاستيلاء على مبلغ مالي يقدّر بـ 140 مليون سنتيم.

تم استقبال الضحية والاستماع إليه من طرف قائد الفرقة، حيث صرّح أنه تلقى اتصالًا هاتفيًا من شخص ادعى أنه مدير في "المركز الاجتماعي"، وقدم نفسه على أنه مسؤول عن ملفات وخدمات اجتماعية، وأوهمه بوجود معاملات مالية مستعجلة تتطلب تحويل مبالغ مالية.

خلال المكالمة، قام المحتال بإقناع الضحية بوجود إجراءات مالية مرتبطة بمبالغ كبيرة، وأن عليه تسليم مبلغ مالي بشكل عاجل، على أن يتم تعويضه لاحقًا. وبناءً على ذلك، قام الضحية بسحب الأموال وتسليمها وفق التعليمات التي تلقاها عبر الهاتف.

بعدها، بدأ المشتبه فيه في الاتصال بالضحية من أرقام مختلفة، مع استمرار أسلوب الإقناع والضغط، إلى أن لاحظ الضحية أن الرقم أصبح خارج التغطية، ما جعله يدرك أنه تعرض لعملية نصب.

بعد تسجيل الشكوى، قام قائد الفرقة بإخبار قيادة الدرك الوطني، وتم فتح تحقيق رسمي في القضية، مع مباشرة مختلف الإجراءات القانونية.[1]

[1] – اسلام مامي: تحريات: افراد الدرك يطيحون برجل يسرق اموال المتقاعدين في الجزائر, برنامج تحريات, قناة النهار, بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على: youtube.com بتاريخ 10 مارس 2021.

أثناء التحقيق، تم الاستماع إلى الضحية مجددًا، حيث أكد أنه تلقى مكالمات من شخص، ينتحل صفة مسؤول، ويستعمل أرقامًا مختلفة. كما صرّح بأنه قام بتسليم مبلغ 140 مليون سنتيم، وأن لديه وصلًا يثبت عملية الدفع، وحين سُئِلَ عن لهجته قال: أن لهجته ليست من هذه المنطقة.

من خلال التحريات الأولية، تبين أن عملية الاحتيال تمت باستخدام أرقام هاتفية متعددة، وأن الجاني يستعمل شرائح بهويات مزورة، إضافة إلى استعمال هاتف ثابت عمومي في بعض الاتصالات، ما صعّب عملية تحديد هويته.

كما تبين أن المشتبه فيه ينشط خارج الولاية، وهو ما استدعى تنسيقًا بين مختلف المصالح الأمنية.

بعد ذلك، تم تشكيل دورية تابعة لكتيبة الدرك الوطني ببلدية قايس، والتنسيق مع مصالح البريد والاتصالات الجزائرية ومتعاملين في الهاتف النقال، من أجل تتبع مصدر التحويلات وكشف هوية المستفيد من الأموال.

أسفرت التحقيقات عن التوصل إلى صاحب حساب بريدي استُخدم في العملية، حيث تبيّن أنه يملك محلًا للمجوهرات. تم استدعاؤه لسماع أقواله، حيث صرّح أنه استقبل شخصًا طلب منه شراء كمية من الذهب بقيمة تقارب 140 مليون سنتيم، وأن هذا الشخص أوهمه بأنه سيقوم بالدفع بطريقة قانونية عبر تحويل مالي.

وأوضح صاحب محل المجوهرات أنه لا يعرف الشخص المعني، وأن العملية تمت عبر اتصال هاتفي فقط، حيث تم تزويده برقم الحساب البريدي لإتمام التحويل، ثم تم تسليم الذهب لاحقًا بناءً على ذلك.

بعد ذلك، انتقل محققون آخرون إلى متعاملي الهاتف النقال للحصول على نتائج التسخيرات (التنصت وتتبع المكالمات). وتم استدعاء أحد أصحاب الأرقام الهاتفية لسماع أقواله، حيث أوضح أنه تلقى اتصالات قصيرة من شخص، وأنه لا علاقة مباشرة له بالقضية، بينما تبين أن شريحته الهاتفية مستعملة بهوية مزورة.[1]

[1] - اسلام مامي: مرجع سابق

لاحقًا، تم استدعاء شخص آخر مرتبط بأحد أرقام الهاتف، وتبيّن أن الهاتف المستخدم مرتبط بصاحب محل المجوهرات.

وبعد تحليل نتائج التسخيرات، تبين أن المشتبه فيه يستخدم عدة شرائح بأسماء مزورة، وأنه يعتمد على تنوع وسائل الاتصال لإخفاء هويته، إضافة إلى تنقله بين ولايات مختلفة، ما يدل على أنه خارج نطاق الولاية.

بناءً على ذلك، تم عقد اجتماع تنسيقي من طرف قائد الكتيبة الإقليمية للدرك الوطني بجايس، لتوزيع المهام ووضع خطة عمل تهدف إلى تحديد هوية الفاعل الحقيقي، عبر تكثيف التحريات والاستعلامات، والتنسيق بين مختلف الفرق.

بعد مواصلة التحقيقات، تم التوصل إلى معلومات تفيد بأن المشتبه فيه يستعمل عدة شرائح بهويات مزورة، وأنه يعتمد أيضًا على الهاتف العمومي الثابت، كما تبين أنه يتحرك بين ولايتي الجزائر والبليدة.

كما تمكن المحققين من الحصول على صورة تقريبية للمشتبه فيه، بعد مقارنة المعطيات مع قضايا مشابهة في ولايات أخرى.

وبعد الحصول على إذن بتمديد الاختصاص من وكيل الجمهورية، تم الانتقال إلى ولاية الجزائر لمواصلة التحقيقات.

من خلال تتبع المكالمات وتحليل الهوائيات المستعملة، تم التأكد من تنقل المشتبه فيه بين الجزائر والبليدة بشكل متكرر، ما ساعد في تضييق دائرة البحث.

لاحقًا، عاد المحققون إلى محل المجوهرات الأول، وعرضوا على صاحبه صورة شخص مشتبه فيه، فذكر أنه لا يتذكره بشكل دقيق، لكنه رجّح أنه قد يكون زبونا سابقًا.

بعدها، تم عرض صورة أخرى، حيث تمكن صاحب محل ثانٍ من التعرف على المشتبه فيه، كما أكد وجود تسجيلات كاميرات مراقبة توثق وجوده داخل المحل.[1]

[1] - اسلام مامي: مرجع سابق

وبعد الحصول على تسجيلات كاميرات المراقبة، تم تحديد هوية المشتبه فيه بشكل أدق.

بعدها، وبناءً على التحريات الميدانية، تم تحديد مكان تواجد المشتبه فيه في ولاية البليدة، حيث تم تنفيذ عملية مراقبة دقيقة بواسطة فرق الدرك الوطني.

تم رصد المشتبه فيه أثناء تنقله، وتم التعرف عليه من خلال مواصفاته (معطف جلدي أسود وحمل جريدة)، ثم تم توقيفه من طرف قوات الدرك الوطني.

بعد توقيفه، تم تفتيش منزله بناءً على إذن من وكيل الجمهورية، حيث تم العثور على:

عدة هواتف نقالة

بطاقات هوية متعددة بهويات مختلفة

وثائق وأدلة متنوعة

ثم تم اقتياده إلى مقر الفرقة لمواصلة التحقيق.

بعد إخضاعه للتحقيق، ومواجهته بالأدلة، تم تأكيد أن المشتبه فيه محل بحث في عدة قضايا، وأنه متورط في عمليات نصب واحتيال متعددة عبر ولايات الوطن.

وخلال التحقيق، أنكر في البداية التهم، قبل أن تتم مواجهته بالأدلة التالية:

رقم الهاتف المستعمل في الاتصال بالضحية

بطاقة هوية محجوزة بحوزته

تسجيلات وشهادات من بائعي المجوهرات

نتائج التسخيرات الهاتفية التي أثبتت ارتباطه بالاتصالات

وبعد المواجهة، اعترف المشتبه فيه بأنه هو من قام بالنصب على الضحية أحمد، وأنه كان يستعمل أسلوب انتحال صفة مسؤولين واستدراج الضحايا عبر الهاتف، بمساعدة شخص آخر أحيانًا.[1]

[1] - اسلام مامي: مرجع سابق

كما صرح بأنه كان يحصل على أرقام الضحايا عبر الإنترنت، وينتحل صفة "مدير الخدمات الاجتماعية" أو مسؤول إداري، من أجل الإيقاع بهم وسلب أموالهم.

وخلال التحقيق، تم التأكيد على أن المشتبه فيه متورط في قضايا نصب متعددة، وأنه يستهدف أشخاصًا من ولايات مختلفة.

وفي الأخير، تم عرض المشتبه فيه على نظام التعرف الآلي على البصمات، وتبين أنه محل 44 أمر بحث في قضايا نصب واحتيال عبر عدة ولايات، بما مجموعه حوالي 105 قضايا مشابهة.[1]

[1] - اسلام مامي: مرجع سابق

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الفصل الختامي أن نقدم صورة شاملة لمجالات اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها الميدانية. انطلقنا من رسم خريطة للمجالات الأربعة الكبرى: تحليل الخطاب الجنائي الذي يكشف عدم التكافؤ اللغوي في المحكمة، وتحديد هوية الكاتب الذي يعتمد على فرضية البصمة اللغوية الفردية وفق منهجية إجرائية سداسية دقيقة، وتحليل الاعترافات الذي فرق بين الطوعي والمنتزع عبر معايير لسانية موضوعية، وتحليل التهديدات الذي يُميز الحقيقيُ من المزيف بأدوات تداولية متطورة.

ثم توقفنا عند دراسة حالات بارزة من يوناباومبر إلى رسائل جاك الخارق وصولاً إلى القضايا الرقمية العربية، قبل أن نرى كيف تتحول هذه المعارف إلى أدوات عملية في ثلاثة سياقات: التحقيقات حيث يُرشد اللساني المحققين مبكراً، والمحاكم حيث يتحول إلى شاهد خبير تحت المساءلة، والفضاء الرقمي الذي يطرح جرائم وتحديات لم تعرفها الأجيال السابقة، فضلاً عن توسع تطبيقاته نحو الأوساط الأكاديمية والإعلامية.

واخترنا أن نختم بنظرة نقدية صريحة حول حدود هذا العلم ومآخذه المشروعة، مُقرّين أن المشكلات الخمس الكبرى — من التحيز التأكيدي إلى غياب الأدوات العربية — تستلزم جهداً بحثياً مُوجهاً ومؤسسياً مُنظماً. لأن القيمة الحقيقية لأي علم لا تقاس بما يدعيه بل باعترافه بما عجز عنه ويسعى لتجاوزه.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ"اللسانيات الجنائية: تأسيسها وتطورها ومجالاتها"، توصلنا إلى النتائج التالية:

ـ اللسانيات الجنائية تمثل أحد أهم الفروع اللسانية التطبيقية الحديثة التي أسهمت في توظيف المعرفة اللغوية لخدمة المنظومة القضائية وتحقيق العدالة. فقد أثبتت الدراسة أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل يمكن أن تكون دليلاً علمياً يسهم في كشف الحقائق وفهم الوقائع الجنائية والقانونية وتحليلها تحليلاً موضوعياً .

. تسهم اللسانيات الجنائية في خدمة العدالة من خلال تحليل اللغة بمختلف مستوياتها، وتوظيف نتائج هذا التحليل في التحقيقات الجنائية والإجراءات القضائية، الأمر الذي يساعد على تفسير الأدلة اللغوية، والكشف عن الملابسات المرتبطة بالقضايا المعروضة أمام الجهات القضائية .

ـ أظهرت الدراسة أن اللسانيات الجنائية هي فرع من فروع اللسانيات التطبيقية يهتم بدراسة العلاقة بين اللغة والقانون، ويعتمد على مجموعة من الأسس النظرية المستمدة من علوم اللغة المختلفة، مثل علم الأصوات وعلم الدلالة وتحليل الخطاب والتداولية والأسلوبية.

. نشأ هذا التخصص نتيجة الحاجة إلى الاستفادة من المعرفة اللغوية في المجال القانوني، وساهم في ظهوره وتطوره التقدم الذي شهدته الدراسات اللسانية الحديثة، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى وسائل علمية دقيقة تدعم العمل القضائي والتحقيقات الجنائية.

ـ ترتبط اللسانيات الجنائية ارتباطاً وثيقاً بعدد من العلوم الأخرى، وعلى رأسها القانون وتحليل الخطاب وعلم النفس اللغوي والقانون، حيث تتكامل هذه التخصصات فيما بينها لفهم الظواهر اللغوية المرتبطة بالسياقات القانونية والقضائية. كما أن هذا التداخل العلمي أسهم في توسيع مجالات البحث والتطبيق في اللسانيات الجنائية.

. اللسانيات الجنائية تشمل العديد من المجالات التطبيقية المهمة، منها تحليل الخطاب القانوني والقضائي، ودراسة الاعترافات والشهادات، وتحليل رسائل التهديد والابتزاز، وفحص النصوص القانونية، والكشف عن الغموض أو الالتباس في الصياغات القانونية، إضافة إلى تحليل النصوص الرقمية المرتبطة بالجرائم الإلكترونية.

خاتمة

. أثبتت الدراسة أن من أبرز إسهامات اللسانيات الجنائية قدرتها على تحديد هوية المتحدث أو الكاتب من خلال تحليل الخصائص اللغوية والأسلوبية المميزة لكل فرد، ومقارنة النصوص والأقوال المشكوك في نسبتها بأخرى معلومة المصدر، مما يجعلها أداة فعالة في فحص الأدلة اللغوية وإسنادها إلى أصحابها بدرجات متفاوتة من الدقة العلمية.

وعليه، يمكن القول إن اللسانيات الجنائية أصبحت اليوم مجالاً علمياً مهماً يجمع بين الدراسات اللغوية والتطبيقات القانونية، وأسهمت بشكل واضح في تطوير آليات البحث الجنائي وتعزيز وسائل الإثبات الحديثة، الأمر الذي يؤكد أهميتها المتزايدة في خدمة العدالة ومواكبة التحديات التي تفرضها التطورات التكنولوجية والاتصالية المعاصرة .

وقد خلص هذا البحث إلى جملة من التوصيات؛ التي نأمل أن تسهم في تطور هذا الحقل، نذكر منها:

- إدراج اللسانيات الجنائية ضمن البرامج الأكاديمية في تخصصات اللغة والقانون.
- تعزيز التعاون بين المختصين في اللسانيات والهيئات القضائية والأمنية.
- دعم الدراسات التطبيقية المتعلقة بتحليل الأدلة اللغوية والجرائم الإلكترونية.
- ترجمة المراجع الأجنبية الحديثة في اللسانيات الجنائية وإتاحتها للباحثين.
- تنظيم دورات تكوينية وملتقيات علمية للتعريف بأهمية اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها.
- الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أساليب التحليل اللغوي الجنائي.

وبذلك تؤكد هذه الدراسة أن اللسانيات الجنائية تمثل مجالاً واعداً يجسد التفاعل بين اللغة والقانون، ويؤدي دوراً مهماً في خدمة العدالة من خلال استثمار التحليل اللغوي في فهم الوقائع وإثبات الحقائق والمساهمة في تحقيق الأحكام القضائية العادلة.

ملخص

ملخص

تتناول هذه الدراسة اللسانيات الجنائية بوصفها أحد فروع اللسانيات التطبيقية التي تهتم بالعلاقة بين اللغة والقانون، وتهدف إلى إبراز دورها في خدمة المنظومة القضائية من خلال توظيف التحليل اللغوي في التحقيقات الجنائية. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من أجل التعرف على تأسيس هذا المجال وتطوره وعلاقته بالعلوم الأخرى، ولا سيما القانون وتحليل الخطاب وعلم النفس اللغوي .

وتوصلت الدراسة إلى أن اللسانيات الجنائية تؤدي دورًا مهمًا في دعم التحقيقات والقضايا القضائية؛ من خلال تحليل الخطاب القانوني والشهادات والاعترافات، وفحص رسائل التهديد والابتزاز، والكشف عن هوية المتحدث أو الكاتب استنادًا إلى الخصائص اللغوية والأسلوبية، فضلًا عن تحليل الأدلة الرقمية المرتبطة بالجرائم الإلكترونية. وخلصت إلى أن هذا المجال يمثل أداة علمية مساعدة في كشف الحقائق وتحقيق العدالة، مما يستدعي تطوير البحث العلمي فيه وتعزيز توظيف تطبيقاته في المؤسسات القانونية والقضائية المعاصرة .

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الجنائية، اللغة والقانون، الأدلة اللغوية، الخطاب القانوني.

Abstract

This study examines forensic linguistics as a branch of applied linguistics concerned with the relationship between language and law, highlighting its role in supporting the judicial system through the use of linguistic analysis in criminal investigations. The study adopts the descriptive-analytical method to explore the emergence and development of forensic linguistics and its relationship with other disciplines, particularly law, discourse analysis, and psycholinguistics. The findings reveal that forensic linguistics plays a significant role in supporting criminal investigations and judicial proceedings through the analysis of legal discourse, witness statements, confessions, threatening and extortion messages, and the identification of speakers or writers based on the linguistic and stylistic features of texts, as well as the examination of digital evidence related to cybercrime. The study concludes that forensic linguistics constitutes an effective scientific tool for uncovering facts and promoting justice, emphasizing the need to advance research in this field and strengthen the application of its methods within contemporary legal and judicial institutions.

Keywords: Forensic Linguistics, Language and Law, Linguistic Evidence, Legal Discourse.

قائمة

المصادر والمراجع

1. ابن منظور, لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.س، مادة: (ل س ن)، ج 13.
2. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 2015.
3. اسلام مامي: تحريات: افراد الدرك يطيحون برجل يسرق اموال المتقاعدين في الجزائر, برنامج تحريات, قناة النهار, بتاريخ 15 ديسمبر 2019, متاح على: youtube.com بتاريخ 10 مارس 2021.
4. الشيخة القعبوي: اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها في التحقيق الجنائي العربي: مقاربة تحليلية, في: المجلة العربية للدراسات الأمنية (2025). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
5. المركز الآسيوي للأبحاث: اللسانيات والصوتيات الجنائية, في: المجلة الآسيوية للبحوث العلمية (2023).
6. أنطونيوس نادر: اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طرق اللغة, في: مجلة منصة معنى الثقافية (2023).
7. ابتسام عبد الرحمن الراشودي: اللسانيات والصوتيات الجنائية, في: مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث (2012).
8. .أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الأمان، الرباط، 2010.
9. .الفيروز آبادي, القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005، مادة: (ل س ن).
10. المركز الآسيوي للأبحاث: اللسانيات والصوتيات الجنائية, في: المجلة الآسيوية للبحوث العلمية (2023).
11. بسعودي جمال، وبويران وردة. (2023). تحليل اللغة الجنائية وأساليب تأويلها في ضوء اللسانيات القضائية: قراءة في كتاب "علم اللغة القضائي" لجون أولسون. مجلة المحترف للعلوم الرياضية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 1.
12. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994.

13. جون أولسون، اللسانيات الجنائية: مدخل إلى اللغة والقانون، ترجمة عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، 2014.
14. حافظ اسماعيل علوي: اللسانيات والقانون, بحوث وترجمات, إربد, الأردن, عالم الكتب الحديث, 2019.
15. سعاد طعبة: مقدمة في اللسانيات الجنائية وواقعها في العالم العربي, في: مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية (2022). جامعة زان عاشور، الجلفة، الجزائر.
16. صالح بن فهد العصيمي: اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها, مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية, الرياض– السعودية, الطبعة الاولى, 1441هـ– 2020م.
17. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (مقدمة عامة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
18. عبد الستار إبراهيم، علم النفس الإكلينيكي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014.
19. فردينان دوسوسير، محاضرات في اللسانيات العامة، ترجمة يوسف غازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2011.
20. .فرديناند دوسوسير، دروس في اللسانيات العامة، ترجمة: صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.
21. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
22. .مالكوم كولتهارد، مدخل إلى اللسانيات الجنائية، دار الفكر، عمان، 2017.
23. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية: البصمة اللسانية في لغة الجريمة، مكالمات الاحتيال أنموذجًا, في: مجلة البحوث والدراسات الإنسانية (2024).
24. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004.
25. محمد الشهراني: اللغويات الجنائية: من اللغة إلى الدليل. الطبعة الأولى. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.2023.

26. محمد بن ناصر الحقباني: اللسانيات القضائية: مقدمة مقدمة في اللغة والجريمة والقانون ترجمة لـ Linguistics Forensic لجون أولسون. الرياض: جامعة الملك سعود,2008.

27. محمد حسين منصور، الإثبات الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

28. شمس الدين أبي عبد الله محمد بن القيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية, قدمه له محمد الزحيلي, حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون, مكتبة المؤيد, بيروت– لبنان, طبعة1, 1410هـ– 1989م.

29. ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد, دار الحديث, القاهرة – مصر, بدون طبعة, 1425 هـ – 2004 م.

30. ابن قدامه: المغني, تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي و عبد الفتاح محمد الحلو, دار عالم الكتب, الرياض – السعودية, طبعة 1,2,3, مصححة ومنقحة, 1406هـ – 1986م, 1412هـ – 1992م, 1412هـ 1992م, 1417هـ – 1997م, ج 7.

31. تاج الدين السبكي, طبقات الشافعية الكبرى, تحقيق محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو, دار احياء الكتب العربية, القاهرة – مصر, دون سنة, ج3.

32. شمس الدين بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء, حققه شعيب الأرناؤوط و مأمون الصاغرجي, مؤسسة الرسالة, بيروت–لبنان, 1417هـ–1996م, الطبعة11, ج4.

33. أحمد بن عبد ربه الأندلسي: العقد الفريد, تحقيق مفيد محمد قميحة, دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان, 1404هـ–1983م, ج1.

34. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: مجموع الفتاوى, جمع وترتيب عبد الرحمان بن محمد بن قاسم وابنه محمد, مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, المدينة المنورة, دط, 1425 هـ – 2004, ج33 .

35. ابن الصلاح: علوم الحديث, تحقيق نور الدين عنتر, دار الفكر, دمشق – سوريا, 1406هـ– 1986م.

36. عائشة غرابلي: ملامح منهج نقد المرويات عند المحدثين, مجلة البحوث والدراسات, العدد 4, يناير 2007, الجزائر.

37. سعد عبد الرحمان فرح: الجمع بين الفقه والحديث عند الفقيه والمحدث المعاصر, مجلة التراث العلمي العربي, جامعة بغداد, العدد2, 2014م.

38. محمد دخيل: الدليل اللساني في القضاء العربي: دراسة في مدى قبول الخبرة اللغوية, في: مجلة التلميذ الدولية للدراسات اللغوية والتربوية (2025). الجامعة اللبنانية، بيروت.

39. .محمود السعران، علم اللغة الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2012.

40. معهد الدوحة للدراسات العليا: كتيب مؤتمر اللسانيات الجنائية. الطبعة الأولى ,الدوحة، قطر: معهد الدوحة للدراسات العليا,2023.

41. .منال إمحمد علي الحافي: اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجريمة, في: مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث (2023). كلية التربية طرابلس، جامعة طرابلس.

42. وليام لابوف، مبادئ علم اللغة الاجتماعي، ترجمة خالد الأشهب، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009.

43. يونس عبد الله محمد الدّخي العبادي: اللسانيات الجنائية: إشكاليات نظرية وتطبيقية في القانون الجنائي الدولي. الموصل، العراق: منشورات نون,2020.

فهرس المحتويات	
	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ - ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لعلم اللسانيات الجنائية	
تمهيد	5
المبحث الأول: مفهوم اللسانيات الجنائية	6
المطلب الأول: تعريف اللسانيات	6
المطلب الثاني: تعريف اللسانيات الجنائية	8
المطلب الثالث: المصطلحات المرتبطة اللسانيات الجنائية	10
المبحث الثاني: علاقة اللسانيات الجنائية بالعلوم الأخرى	12
المطلب الأول: علاقة اللسانيات الجنائية بالقانون	12
المطلب الثاني: علاقة اللسانيات الجنائية بعلم الاجتماع	12
المطلب الثالث: علاقة اللسانيات الجنائية بعلم النفس الجنائي	13
المطلب الرابع: علاقة اللسانيات الجنائية بعلم الأصوات	13
المبحث الثالث: أهمية الدليل اللغوي في السياق الجنائي	14
المطلب الأول: اللغة كأداة لارتكاب الجريمة	14
المطلب الثاني: اللغة كدليل مادي أو قرينة	15
المطلب الثالث: حجة الدليل اللغوي أمام القضاء	16
المبحث الرابع: مراحل عمل اللساني الجنائي	17
المطلب الأول: من الجريمة إلى الحكم: المسار الإجرائي	17
المطلب الثاني: معايير الكفاءة في الخبرة اللسانية الجنائية	18
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: تأسيس اللسانيات الجنائية و تطورها	
تمهيد	22

المبحث الأول: تأسيس اللسانيات الجنائية	23
المطلب الأول: البوادر التاريخية والتأسيس	23
المطلب الثاني: تطور اللسانيات الجنائية	24
المطلب الثالث: أبرز الرواد والمؤسسين	25
المبحث الثاني: اللسانيات الجنائية في التراث العربي والإسلامي	27
المطلب الأول: جذور اللسانيات الجنائية في التراث العربي	27
المطلب الثاني: تحديد الجناة في التراث بين الحدود والتعزير	27
المطلب الثالث: اللغة كآلية لإثبات البراءة والتمييز بين الألفاظ	28
المطلب الرابع: اللسانيات عند الفقهاء– نماذج تطبيقية –	29
المطلب الخامس: حدود التراث وإمكانيات الاستئناف	31
المبحث الثالث: النظم القضائية وعلاقتها بالتحليل اللساني	32
المطلب الأول: النظام الأنگلوسكسوني (نظام القانون العام)	32
المطلب الثاني: النظام اللاتيني (نظام القانون المدني)	32
المطلب الثالث: التلقي في العالم العربي	33
خلاصة الفصل الثاني	34
الفصل الثالث: مجالات اللسانيات الجنائية و تطبيقاتها الميدانية	
تمهيد	36
المبحث الأول: مجالات اللسانيات الجنائية	37
المطلب الأول: تحليل الخطاب الجنائي	38
المطلب الثاني: تحديد هوية المتكلم أو الكاتب	39
المطلب الثالث: تحليل الاعترافات	41
المطلب الرابع: تحليل التهديدات والرسائل المجهولة	42
المبحث الثاني: دراسات حالة ميدانية بارزة	44
المطلب الأول: قضية يونابومبر: البصمة الأسلوبية تُنهي حصاراً استمر سبعة عشر عاماً	44

المطلب الثاني: قضية جاك الخارق: اللسانيات تُحقق ما أعجز الباحثين قرناً	45
المطلب الثالث: قضايا رسائل التهديد في الفضاء الرقمي العربي	45
المبحث الثالث: تطبيقات اللسانيات الجنائية في السياقات الميدانية	46
المطلب الأول: في التحقيقات الجنائية	46
المطلب الثاني: في القضايا الرقمية	47
المطلب الثالث: في المجال الأكاديمي والإعلامي	49
المبحث الرابع: أهمية اللسانيات الجنائية وحدودها	49
المطلب الأول: أهميتها في تحقيق العدالة	49
المطلب الثاني: الصعوبات والتحديات	51
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة للسانيات الجنائية	52
المطلب الرابع: نماذج تطبيقية	54
خلاصة الفصل الثالث	61
خاتمة	63
ملخص	66
Abstract	67
قائمة المصادر والمراجع	69
فهرس المحتويات	73
قائمة الأشكال و الجداول	76
قائمة المختصرات والرموز	77

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل1: اللغة في المجال الجنائي: دليل مباشر أم قرينة مساعدة؟	16
الشكل2: المراحل الإجرائية لعمل اللساني الجنائي	17
الشكل3: أبرز رواد اللسانيات الجنائية ومساهماتهم	26
الشكل4: المجالات الأربعة الكبرى للسانيات الجنائية وفق تصنيف جيبونز (2003)	37
الشكل5: المسار الإجرائي السداسي لتحديد هوية الكاتب في اللسانيات الجنائية	40
الشكل6: المعايير اللسانية للتمييز بين الاعتراف الصادق والاعتراف المنتزع	41
الشكل7: تطبيقات اللسانيات الجنائية في ثلاثة سياقات ميدانية متكاملة	46
الشكل8: تصنيف الجرائم اللغوية الرقمية التي تستلزم تدخل اللساني الجنائي	48
الشكل9: الموازنة بين إنجازات اللسانيات الجنائية و انتقاداتها المشروعة	50

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول 1: المستويات اللسانية المستعملة في تحديد هوية الكاتب	41
الجدول 2: موازنة تقييمية شاملة لمجالات اللسانيات الجنائية	53

المختصر	المعنى	
FL	Forensic Linguistics	اللسانيات الجنائية
IAFL	International Association of Forensic Linguists	الجمعية الدولية للسانيين الجنائيين
LADO	Language Analysis for the Determination of Origin	تحليل اللغة لتحديد الأصل